مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9711

الخميس، 22 آب/أغسطس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد كانو	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والدكتورة لويزا باكستر، مديرة العمليات، وحدة الصحة الطارئة في منظمة إنقاذ الأطفال، غزة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): أخاطب مجلس الأمن اليوم بقلق بالغ إزاء مسار الحالة في الشرق الأوسط. إن الحرب في غزة، بكل ما تحمله من مآس إنسانية، مع خطر التصعيد الإقليمي الجدي والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي لم يُحل بعد واستمرار الاحتلال تتضافر معاً لإيجاد وضع قابل للاشتعال في الشرق الأوسط. إن قدراتنا الفردية والجماعية على إدارة تلك الأزمات أو حلّها تعمل فوق طاقتها. ويمكن لأي شرارة أو إساءة تقدير أن تؤدي إلى سلسلة من التصعيدات التي لا يمكن السيطرة عليها، مما يورط المزيد من الملايين في هذا النزاع. ونحن بحاجة إلى وقف لإطلاق النار الآن.

ويجب أن نواصل بذل كل الجهود لتخفيف المعاناة الإنسانية في المنطقة. وهذا يعني وقفاً فورياً لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن في غزة. ويعني اتخاذ خطوات دبلوماسية لخفض التصعيد في المنطقة. ويعني اتخاذ خطوات لا رجعة فيها نحو إعادة إنشاء إطار سياسي لإنهاء النزاع وإقامة حل الدولتين. وإذا بقي أي عنصر من هذه العناصر دون معالجة، فإن احتمالات تحقيق المزيد من الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة ستبقى بعيدة المنال.

لا تزال الحرب في غزة تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح البشرية. فخلال أكثر من 10 أشهر من الحرب منذ ارتكاب حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة الأعمال الإرهابية المروعة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل أكثر من 000 40 فلسطيني وأكثر من 600 1 من الإسرائيليين والأجانب. ولا يزال 109 إسرائيليين محتجزين في غزة، ومن هم على قيد الحياة منهم محرومون من الزيارات الإنسانية. وقد أُصيب عشرات الآلاف من الأشخاص، غالبيتهم العظمى من الفلسطينيين، بما في ذلك عدد هائل من النساء والأطفال.

أما في غزة، فإن حوادث الإصابات الجماعية في صفوف المدنيين، والغارات الجوية التي تشنها إسرائيل على المدارس والمساجد التي تؤوي النازحين، والتدمير الغاشم للبنية التحتية المدنية في غزة، تؤجج المعاناة والعنف، وهو ما يتردد صداه في جميع أنحاء المنطقة الأوسع. ويستمر إطلاق حماس والجماعات الأخرى للصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكانية في إسرائيل. وتفيد التقارير بأن الأعيان المدنية، بما في ذلك البنى التحتية ومباني الأمم المتحدة، تُستخدم أيضاً كدروع لحماية المقاتلين والأهداف العسكرية، مما يعرض حياة المدنيين من حولها للخطر. ويحيق خطر جسيم بحياة الرهائن المتبقين.

يشعر العديد من الفلسطينيين في غزة أنه لم يعد لديهم مكان آمن يلجؤون إليه. وخلال الشهر الماضي، تأثر حوالي 000 200 فلسطيني بأوامر الإخلاء. وتلك ليست إلا آخر جولة من النزوح الجماعي في غزة، حيث أُجبر ما يقرب من مليوني شخص على مغادرة منازلهم وملاجئهم خلال الحرب، وقد أُجبر معظمهم على ذلك عدة مرات. وقد خضع 85 في المائة من القطاع لأوامر الإخلاء منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وعلى الرغم من مواجهة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتحديات هائلة، إلا إنها تواصل تقديم المساعدات المنقذة للحياة بشجاعة ملحوظة من خلال جميع نقاط العبور المتاحة. غير أن جهودها مهددة بسبب الظروف غير الآمنة في الميدان والتي تتفاقم بسبب الانهيار الكامل للقانون والنظام. وإذا ما سُمح باستمرار هذه الظروف غير المقبولة، فإن العمليات الإنسانية في غزة ستظل قاصرة عن تلبية الاحتياجات الهائلة للسكان.

إن حجم الدمار هائل وسيستغرق التعافي منه سنوات، إن لم يكن عقوداً. وتعمل الأمم المتحدة على إصلاح وتحسين نظم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المعطلة بالكامل تقريباً في غزة. فقد أغلقت محطات معالجة مياه الصرف الصحي الخمس، وتضررت خمسة من أصل ستة مرافق لإدارة النفايات الصلبة. وأكدت وزارة الصحة الفلسطينية للتو تسجيل أولى حالات الإصابة بشلل الأطفال منذ 25 عاماً – حيث أُفرج عن 1,6 مليون جرعة من لقاح شلل الأطفال في إطار حملة كان من المقرر أن تبدأ في 31 آب/أغسطس. وتقدر الأمم المتحدة أن هذا النزاع قد أنتج ما يقرب من 40 مليون طن من الحطام. ويقدر أن تستغرق إزالة الحطام من المناطق الرئيسية وحدها ما لا يقل عن خمس سنوات.

وفي حين تتركز أنظار المجتمع الدولي على غزة، تمثل الضفة الغربية المحتلة بؤرةً للعنف والتوتر. وتواصل قوات الأمن الإسرائيلية تنفيذ عمليات واسعة النطاق في المنطقة ألف، تشمل استهداف حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين والجماعات المسلحة الأخرى في مخيمات اللاجئين المكتظة بالسكان والمراكز الحضرية الفلسطينية. وغالباً ما تُسفر تلك العمليات عن مواجهات مميتة مع تلك الجماعات، بالإضافة إلى قتل أو إصابة الأشخاص المتواجدين.

وتواصلت الهجمات القاتلة التي يشنها مسلحون فلسطينيون على الإسرائيليين في الضفة الغربية وإسرائيل، بما في ذلك الهجوم التفجيري الفاشل في تل أبيب الذي تبنته حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في 19 آب/أغسطس. وكان هيجان المستوطنين الإسرائيليين في قرية جيت الفلسطينية بالقرب من نابلس، الذي أسفر عن مقتل فلسطيني وإصابة آخرين بجروح خطيرة في 15 آب/أغسطس، مثالاً آخر على العواقب العنيفة للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة واستمرار غياب المساءلة عن هذه الجرائم.

وتزيد الخطابات التحريضية والأعمال الاستفزازية من تأجيج الوضع. في الأيام الأخيرة، رأينا حماس تهدد بشن حملة جديدة من التفجيرات الانتحارية. كما رأينا وزيرين إسرائيليين، إلى جانب المئات من الإسرائيليين، يزوران الحرم القدسي الشريف في ذكرى خراب الهيكل اليهودي. دعوني أكن واضحاً: إذا أردنا أن نمنع موجة عاتية أخرى من التصعيد، فيجب أن ينتهي العنف. لا توجد مبررات لأعمال الإرهاب، ويجب حماية المدنيين، ويجب أن يتوقف التحريض. كما يجب رفض أي انتهاك للوضع القائم في الأماكن المقدسة بحزم.

تستمر الحرب في غزة والوضع المتدهور في الضفة الغربية المحتلة في سياق التوترات الإقليمية الأوسع نطاقاً والتهديد بتصعيد أكثر خطورة. وعلى طول الخط الأزرق وإلى أبعد منه، يستمر تبادل إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله في الاشتداد، لا سيما بعد الغارة الأخيرة في مجدل شمس بالجولان الذي تحتله إسرائيل والتي أسفرت عن مقتل 12 طفلاً، تلتها غارة لاحقة في الضاحية الجنوبية لبيروت أسفرت عن مقتل قيادي كبير في حزب الله. وفي المنطقة الأوسع، أدت عدة أحداث مميتة إلى تفاقم التوترات في المنطقة: هجمات جوية على إسرائيل من مواقع مختلفة في المنطقة، والتي نسبتها إسرائيل إلى القوات المدعومة من إيران، بما في ذلك غارة بطائرة حوثية بلا طيار على تل أبيب؛ وغارة إسرائيلية استهدفت البنية التحتية لميناء الحديدة رداً على تلك الضربة؛ ومقتل إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في طهران.

مع كل هذه الاتجاهات السلبية وبعد أكثر من 300 يوم من الحرب في غزة، نقف عند نقطة انعطاف في الشرق الأوسط. لا بد من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن في غزة الآن من أجل السلام والأمن الإقليميين. وقد واصلتُ التشديد

على هذه الرسالة دعماً لوقف التصعيد الإقليمي في المناقشات مع الأطراف المعنية والدول الأعضاء في المنطقة، بما في ذلك لبنان ومصر وقطر. وأثني على الوسطاء، مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية، لجهودهم الدؤوبة المستمرة في الدوحة والقاهرة هذا الأسبوع. وأحثّ الأطراف على التوصل إلى اتفاق في الأيام المقبلة. ببساطة، لا يوجد وقت نضيعه. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة ومستعدة لزيادة المساعدات الإنسانية خلال وقف إطلاق النار ودعم تنفيذ الاتفاق. إن وقف إطلاق النار المستدام هو وحده الذي يمكن أن يمكّن من تحقيق استجابة إنسانية واسعة النطاق واستجابة مبكرة للتعافي في غزة.

لم يتم بعد رؤية واستيعاب التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة لهذا الدمار. ويجب أن نعمل على وضع الأطر السياسية والأمنية اللازمة في أقرب وقت ممكن لمعالجة الأزمة الإنسانية باقتدار أكبر، والبدء في التعافي المبكر، وإعادة إعمار غزة في نهاية المطاف، وتغيير الديناميكية السلبية في الضفة الغربية. لا يمكن فصل هذه الأطر السياسية والأمنية – حتى تلك التي تعتبر انتقالية – عن سياق الاحتلال الإسرائيلي المستمر والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي لم يتم حله. لا توجد طرق مختصرة ولا حلول سريعة. إن الأمن والحوكمة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويجب معالجتهما جنباً إلى جنب لتحقيق سلام دائم في غزة ومعالجة الوضع في الضفة الغربية. ومن الضروري أن نضع إطاراً سياسياً شاملاً يقبله الشعب الفلسطيني ويعالج تطلعاته ومظالمه المشروعة، وفي الوقت نفسه يعالج المخاوف الأمنية الإسرائيلية المشروعة. وستدعم الأمم المتحدة هذا العمل بقوة. يجب أن يسهّل إطار العمل قيام حكومة فلسطينية قادرة على حكم كل من غزة والضفة الغربية المحتلة بفعالية وضمان الاستقرار والأمن في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

يجب أن تكون السلطة الفلسطينية في صميم الحوكمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وببساطة، لا يوجد بديل موثوق آخر. ولكن لتحقيق ذلك ولتعزيز نموذج حكم أكثر ديمومة ومصداقية لضمان الاستقرار والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين، يجب على جميع الأطراف والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات لتعزيز السلطة الفلسطينية ودعمها. ويجب الحد من العنف في الضفة الغربية المحتلة بشكل كبير، بما في ذلك العنف الذي يحدث في سياق العمليات الأمنية الإسرائيلية الموسعة. ويجب دعم قوات الأمن الفلسطينية وتمكينها من الاضطلاع بمسؤوليتها كاملة. ويجب التصدي على وجه السرعة للإجراءات الإسرائيلية التي تُضعف السلطة الفلسطينية، بما في ذلك عمليات الجيش الإسرائيلي في المنطقة ألف، والتوسع الاستيطاني، وعنف المستوطنين، والضغوط المالية الشديدة. ويجب على المجتمع الدولي العمل معاً لمعالجة الأزمة المالية المستمرة للسلطة الفلسطينية وتعزيز قدراتها وتمكينها من العودة إلى غزة. تقدم الالتزامات الأخيرة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وعوداً بالتخفيف من وطأة الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية ولكنها لن تحل هشاشة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية. يجب أن نعمل معاً لتعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على تلبية احتياجات شعبها.

والأهم من ذلك، ولكي تكون أي من هذه الجهود ذات مصداقية أو قابلة للاستمرار، يجب إعادة تأسيس أفق سياسي. فلن تؤدي الإصلاحات الأمنية وحدها إلى مستقبل أكثر استقراراً لأي جهة في المنطقة. ولكن دعونا لا نكن ساذجين بشأن ما هو مطلوب. سيتطلب الأمر جهوداً متضافرة من القادة الملتزمين من المنطقة والمجتمع الدولي. وقد يتطلب منا أيضاً إعادة التفكير في كيفية تحقيق ذلك. إن الخطوات التي أوجزتُها للتو، والتي تستند إلى المبادئ التي أوجزتُها للأعضاء في أيار/مايو (انظر S/PV.9638)، هي بداية.

في الختام، إن السبيل الوحيد، في نهاية المطاف، للخروج من هذه الحلقات المفرغة من اليأس هو أفق سياسي ينهي الاحتلال ويحقق حل الدولتين – إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافياً وقابلة للحياة وذات سيادة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، مع كون القدس عاصمة لكليهما. وستواصل الأمم المتحدة دعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للدكتورة باكستر.

الدكتورة باكستر (*تكلمت بالإنكليزية*): أتحدث إلى مجلس الأمن اليوم من غزة، حيث أعمل طبيبة في وحدة الطوارئ الصحية التابعة لمنظمة إنقاذ الأطفال. عانى أطفال غزة على مدار 320 يوماً من القصف المتواصل والتهجير والحصار والموت. وفي تلك الفترة، ازدادت احتياجاتهم بشكل كبير، كما ازدادت القيود المفروضة على قدرتنا على تلبيتها. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، فقد قُتل أكثر من 1 في المائة من إجمالي عدد الأطفال، أي 000 14 طفل، ومن المرجح أن يكون هذا التقدير أقل من الواقع بكثير.

أنا محاطة بدمار هائل خارج هذه الغرفة. لقد نزح أكثر من 1,9 مليون شخص ويتنقلون في شوارع مليئة بالركام والقمامة ومياه الصرف الصحي. ولا تزال جثث ما لا يقل عن 000 10 شخص، العديد منهم أطفال، مفقودة تحت الأنقاض. يوم أمس بالتحديد، صدر ما يسمى بأمر الإخلاء المزعوم لدير البلح، حيث أجلس الآن. وبين عشية وضحاها، نزح الآلاف من الأشخاص الذين يبحثون عن المأوى والأمان. لا يمكن الوصول إلى العيادات والمستودعات الإنسانية ومراكز الإمداد. وقامت فرقنا الطبية بفحص أكثر من 000 13 شخص في عياداتنا. تظهر على الأطفال الذين نراهم علامات الصدمة العميقة. وقد تفاقمت أمراض الطفولة الشائعة بسبب سوء التغذية ونقص المياه وغياب الأدوية. وقد منعت حكومة إسرائيل إمدادات المضادات الحيوية ومسكنات الألم وحتى ثلاجات اللقاحات. نحن نرى العرقلة المتعمدة والمتكررة للمساعدات الإنسانية في غزة. وما برح فريقي ينتظر الأدوية المنقذة للحياة منذ أربعة أشهر. فهي تحتجز عند بوابات المعبر بعدد لا يحصى من القواعد والقيود، وكثير منها غير مكتوب وتعسفي. في المواقع التي نعمل فيها، أُجبرت العائلات على الانتقال إلى أماكن أخرى بسبب العنف المستمر أو ما يسمى بأوامر الإخلاء. ومع كل نزوح، تتضاعف مخاطر الانفصال عن الأسرة ومخاطر الإصابة والمرض والوفاة.

أود أن أقول بوضوح اليوم: لا يوجد مكان آمن في غزة. تعمل فرق الحماية لدينا مع الأطفال المفرج عنهم من نظام الاعتقال العسكري الإسرائيلي. أبلغ هؤلاء الأطفال عن تعرضهم للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب. وذكروا أنهم حُرموا من الطعام وتعرضوا للضرب والهجوم من قبل الكلاب. وذكروا أنهم رأوا آباءهم يُعرَّون من ملابسهم ويُضربون أمامهم. يكافح هؤلاء الأطفال للتغلب على الصدمة العميقة والأذى النفسي والجسدي الذي تسبب به ذلك. هناك رهائن إسرائيليون متبقون في غزة، وما يقلق أنه لا يُعرف الكثير عن مكان وجودهم أو معاملتهم.

وهناك الآن تفشٍ مؤكد لشلل الأطفال في غزة. والحالة الأولى المؤكدة – طفل رضيع يبلغ من العمر 10 أشهر في دير البلح – مأساة فردية وفي الوقت نفسه علامة على كارثة أكبر تلوح في الأفق. إن شلل الأطفال فيروس شديد العدوى ويمكن أن يصيب أي شخص في أي عمر. ولكن، الأكثر عرضة للخطر هم الأطفال دون سن الخامسة. ومن بين كل 200 طفل يصاب بالعدوى، يعاني طفل من شلل لا رجعة فيه. ويمكن الوقاية من شلل الأطفال بسهولة عن طريق لقاح آمن وفعال. ومن غير المرجح أن يكون 000 50 على الأقل من الأطفال الذين ولدوا في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 حصلوا على أي تطعيم من تطعيمات الأطفال. أما الأطفال الأكبر سنًا – إخوتهم وأخواتهم – فقد تعطلت جداول تطعيمات الأطفال المعتادة لهم بشكل كبير.

وينتشر شلل الأطفال في الغالب عن طريق المياه، وخاصةً مياه الصرف الصحي، التي تنتشر الآن في كل مكان في غزة. فقد دمرت الحكومة الإسرائيلية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، في حين منعت المياه النظيفة من الدخول إلى القطاع. وذلك الانخفاض في مناعة السكان، إلى جانب ظروف الصحة العامة والبيئة السيئة، هو ما سمح لشلل الأطفال بالظهور من جديد. وذلك النظام الصحي المنهار غير مهيأ تمامًا لمواجهة أزمة شلل الأطفال الجديدة، حيث قُتل أكثر من 750 من العاملين في المجال الصحي منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ولم يبقَ من المستشفيات العاملة سوى أقل من ربعها. وما لم تتخذ إجراءات وقائية على الفور، فإن تفشي شلل الأطفال هذا لن يكون كارثة على الأطفال في غزة فحسب، بل قد يؤدي إلى انتكاسة كبيرة في جهود القضاء على شلل الأطفال في العالم.

إن شلل الأطفال في أي مكان تهديد للأطفال في كل مكان. وإذ نتحدث، ينتشر شلل الأطفال في غزة، ولن ينتظر على بوابات التفتيش في كرم أبو سالم أو مكاتب الجمارك في مطار بن غوريون. ولنكن واضحين: يجب ألا نحتاج إلى مفاوضات أو تصاريح خاصة لإدخال الإمدادات الطبية المنقذة للحياة للمدنيين. ولا ينبغي للعاملين في المجال الإنساني والفرق الطبية مثل فريقي أن يقضوا ما يقرب من عام كامل في مناشدة أطراف النزاع الالتزام بقواعد الحرب. ويجب أن لا يأتي التحرك العاجل لحماية الأطفال في غزة فقط عندما تنشأ مخاطر بانتشار الأذى الذي يتعرضون له خارج حدودهم. وهناك التزام قانوني ومعياري وأخلاقي على جميع أطراف النزاع بتيسير وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى أقصى حد ممكن للسكان. وتقع على عاتق كل دولة عضو، بما في ذلك الدول الـ 15 في المجلس، مسؤولية ضمان دعم تلك الحقوق.

ومن أجل الاستجابة الفعالة لتفشي شلل الأطفال، يجب أن يبدأ على الفور وقفان مستدامان للأعمال العدائية لمدة لا تقل عن أسبوع لكل مرحلة. ويفترض ذلك الإطار الزمني أن تنتهي جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والطبي الآن وتتوقف بشكل دائم. ويجب أن تكون مجموعات الإغاثة قادرة على التحرك عبر غزة من دون عوائق. ويجب أن يكون الآباء قادرين على اصطحاب أطفالهم إلى نقاط التطعيم بأمان. ويجب أن يتألف أي وقف للأعمال العدائية من أيام كاملة ومتتابعة، مع الإعلان عن شروطه وإبلاغها لجميع الأوساط المعنية. ويجب مراقبة الامتثال مع وجود مساءلة قوية من المجلس. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة ليس من أجل اللقاحات فحسب، ولكن أيضا لتزويد غزة بالمساعدات الإنسانية على نطاق واسع.

في نهاية المطاف، فإن السبيل الوحيد لتلبية الاحتياجات الكثيرة والمتعددة في غزة بشكل شامل هو وقف فوري ومستدام لإطلاق النار. وإذا لم يتمكن طرفا النزاع من الاتفاق على وقف إطلاق النار وتنفيذه، يقع على عاتق المجلس والدول الأعضاء فيه المطالبة بوقف إطلاق النار وإنفاذه، بما في ذلك اعتماد تدابير لوقف نقل الأسلحة إلى حكومة إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة. وبغض النظر عن حالة وقف إطلاق النار، فإن الوصول الكامل ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وداخله أمر ضروري لجميع الإمدادات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني مثلي. لقد خذلنا أطفال غزة بشكل جماعي لمدة 320 يومًا. وأطلب من المجلس والدول الأعضاء فيه بصفتها الوطنية اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة. ونترك ذلك بين يدي أعضاء المجلس.

الرئيس أشكر الدكتورة باكستر على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق فينسلاند والدكتورة باكستر على إحاطتيهما.

لقد اختتم الوزير بلينكن للتو زيارته التاسعة إلى المنطقة منذ أن هاجمت حماس إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وأطلقت العنان لحرب تسببت في الكثير من المعاناة والدمار. وأعاد الوزير التأكيد على دعم الولايات المتحدة الحازم لأمن إسرائيل، لكنه كان يهدف أيضاً إلى دفع المناقشات بشأن وقف إطلاق النار الشامل واتفاق إطلاق سراح الرهائن الذي أصبح الآن في الأفق والتأكيد على أنه لا ينبغي لأحد في المنطقة أن يتخذ أي إجراء يؤدي إلى تقويض المفاوضات الجارية.

وقد أكد رئيس الوزراء نتنياهو، أثناء وجود الوزير في إسرائيل، أن إسرائيل تقبل مقترح سد الفجوة الذي طرحته الولايات المتحدة وقطر ومصر الأسبوع الماضي. ويتسق المقترح مع المبادئ التي حددها الرئيس بايدن في أيار/مايو 2024 والتي أقرها مجلس الأمن في القرار 2735 (2024). كما إن ذلك يبني على مجالات الاتفاق التي تم التوصل إليها في المحادثات التي عقدت في الدوحة الأسبوع الماضي ويسد الثغرات المتبقية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاق تنفيذا سريعا. إننا نقدر دعم المجلس للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وقطر ومصر للمساعدة في إنجاز ذلك الاتفاق. فلدينا الآن سبيل للمضي قدمًا لإنقاذ الأرواح وإغاثة سكان غزة وإعادة الرهائن إلى ديارهم وتهدئة التوترات الإقليمية.

فمرة أخرى، قبلت إسرائيل مقترح سد الفجوة. والآن يجب على حماس أن تفعل الشيء نفسه. ويجب علينا، كأعضاء في المجلس، أن نتكلم بصوت واحد ويجب علينا أن نستخدم نفوذنا للضغط على حماس لقبول مقترح سد الفجوة، الذي يتضمن مزايا هائلة وفورية للفلسطينيين في غزة ويتضمن عدداً من مطالب حماس السابقة.

فهذه لحظة حاسمة. إنها لحظة حاسمة لمحادثات وقف إطلاق النار وللمنطقة. ولذلك، ينبغي لكل عضو في المجلس أن يواصل إرسال رسائل قوية إلى الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة لتجنب الأعمال التي تبعدنا عن إتمام هذه الصفقة. وفي الوقت نفسه، تحتاج الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية إلى تسريع عملية التخطيط حتى تتمكن من زيادة المساعدات إلى غزة في حال وقف إطلاق النار، بينما نواصل جميعًا الضغط من أجل زيادة المساعدات الإنسانية الآن. إننا نواصل العمل مع السلطات الإسرائيلية لتسريع عمليات رفع الرقابة وإزالة القيود حتى يتمكن المدنيون الفلسطينيون من الحصول على الغذاء والدواء والمأوى والمياه النظيفة وغيرها من الضروريات التي يحتاج إليها الفلسطينيون بشدة، بما في ذلك اللقاحات، كما سمعنا للتو من الدكتورة باكستر.

فيجب منع مرض مثل شلل الأطفال من العودة إلى غزة. ونحث إسرائيل على مواصلة العمل مع الوكالات الإنسانية لتوفير لقاحات شلل الأطفال للمدنيين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال في غزة. إن ذلك الجهد أمر عاجل، وسيؤدي التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار إلى تيسير تنفيذ حملة التطعيم الحاسمة تلك إلى حد كبير.

وحتى ونحن نضغط من أجل وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن في غزة، يجب علينا أيضًا أن نواصل الحديث عن الحالة في الضفة الغربية. وأريد أن أكون واضحة: يجب أن تتوقف الأعمال في الضفة الغربية التي يمكن أن تصعّد التوتر في هذه اللحظة الهشة. وكما أوضح البيت الأبيض، فإن هجمات المستوطنين العنيفة ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية غير مقبولة ويجب أن تتوقف. ويجب على السلطات الإسرائيلية اتخاذ تدابير لحماية تلك المجتمعات من الأذى، بما في ذلك التدخل لوقف ذلك العنف ومحاسبة جميع الجناة.

ومن المهم أيضًا أن تفرج إسرائيل عن جميع عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية في الوقت المحدد. فتلك الأموال ضرورية لدفع رواتب السلطة الفلسطينية وتوفير الخدمات الأساسية وضمان السلام والأمن والاستقرار في الضفة الغربية، وكلها أمور أساسية لمصالح إسرائيل الأمنية.

وبالإضافة إلى ذلك، ظل يساورنا القلق إزاء إعلانات إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية. إن برنامج حكومة إسرائيل الاستيطاني يتنافى مع القانون الدولي، وهذه الإجراءات الأحادية الجانب تضر بآفاق حل الدولتين، الذي، كما قلنا مراراً، يوفر الطريق الوحيد الدائم والآمن للإسرائيليين والفلسطينيين للمضي قدماً.

وكان التفجير الانتحاري الذي وقع في تل أبيب في 18 آب/أغسطس، والذي أعلنت حركتا حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين المسؤولية عنه، تذكيرا صارخا بالشواغل الأمنية الحقيقية جدا لإسرائيل. وتدين الولايات المتحدة ذلك الهجوم إدانة قطعية، كما تدين جميع الأعمال الإرهابية، وتدعو مجلس الأمن إلى أن يحذو حذوها.

تحدثت في هذا الأسبوع مع شخصين قُتِل أفراد من عائلتيهما بوحشية على يد حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023: إيريس واينستين هاغي، التي فقدت والديها، جودي وغادي، في ذلك اليوم المروع؛ وروبي تشين، الذي قُتل ابنه إيتاي، وهو شاب ذو جنسية إسرائيلية – أمريكية مزدوجة عمره 19 عاما، على يد حركة حماس. إنه لأمر مفجع ومثير للغضب أن حركة حماس لا تزال تحتجز رفات أحباء إيريس وروبي، كما تحتجز جثمان هدار غولدين منذ عام 2014 وتحرم أسرته من التيقن من مصيره. واليوم، ندعو حماس مرة أخرى إلى الإفراج الفوري عن رفات جودي وغادي وإيتاي وهدار وجميع من لا يزالون في غزة.

أما الأمر الرائع حقا في نظري، فهو أن إيريس وروبي حولا آلامهما الهائلة إلى هدف من خلال التنظيم والتحدث علنا وحشد الدعم من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن.

وخلال مكالمتنا، استحضر روبي بعضا من أقوى كلمات مارتن لوثر كينغ. وذكّرني بمقولته "الإلحاح الشديد للحظة الراهنة". وبالنسبة لي، فإن هذا يلخص تماما اللحظة التي نجد أنفسنا فيها والمهمة الماثلة أمامنا، كما سمعنا للتو أيضا من المنسق الخاص فينسلاند.

إن ثمة حاجة ملحة لأن نضمن التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإبرام اتفاق بشأن الرهائن الآن – ليس قريبا، ولكن الآن، لأن عائلات مثل عائلة إيريس وعائلة روبي بحاجة ماسة إلى فرصة لطي صفحة الألم ولأن سلامة جميع الرهائن في خطر ولأن الفلسطينيين في غزة يعيشون في ظروف جهنمية وهم عالقون في مرمى نيران الحرب ولأن هناك خطرا حقيقيا جدا من التصعيد الإقليمي. ولذا، فلنبذل كل ما في وسعنا لإنجاز اتفاق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن هذا الآن. فلنواجه "الإلحاح الشديد للحظة الراهنة".

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين، المنسق الخاص فينسلاند، وخاصة الدكتورة باكستر من منظمة إنقاذ الأطفال على إحاطتها المروعة جدا. أعتقد أننا لسنا بشرا إن لم نتأثر بمثل هذه الإحاطات.

هناك قول مأثور قديم يؤكد أن الحقيقة هي أول ضحايا الحرب. ولكن من المؤكد أن أكبر ضحايا الحرب في غزة هم الأطفال. لقد كابد أطفال غزة معاناة لا توصف. وفضلا عن حرمانهم من التغذية الكافية، فإنهم يواجهون دوامة من العنف اللامتناهي والنزوح المتكرر دون الحصول على الرعاية الصحية أو الدعم النفسي. إن أكثر من 20 000 طفل في غزة في عداد المفقودين أو التائهين أو المختفين أو المعتقلين أو المدفونين. لقد تيتموا وشُوهوا وقُتلوا بمعدل غير مسبوق. وصارت الطفولة في غزة اليوم مرادفا للصدمة. وكأب، فإنني لا أستطيع أن أتخيل معاناة الآباء والأمهات الذين لا يستطيعون توفير طفولة آمنة وخالية من الهموم لأطفالهم ولا يستطيعون حمايتهم من تلك الصدمة.

وفي ضوء هذه المعاناة الهائلة، تؤيد سلوفينيا نداء الأمين العام من أجل وقف شلل الأطفال. وكما أكدت منظمة الصحة العالمية واليونيسف ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإن الهدنة الإنسانية أمر ضروري للسماح بتنفيذ حملتين للتحصين. وستمكّن "أيام السكينة" هذه الأطفال والأسر من الوصول إلى المرافق الصحية وكيانات الأمم المتحدة من القيام بالتوعية. وستتطلب الحملات الناجحة أيضا وقودا كافيا وشبكات اتصالات فعالة وأموالا نقدية. إن طلبات الأوساط المعنية بالصحة واضحة، ولذلك نكرر دعوتنا إلى هدنة إنسانية. كما ينبغي أن تكون تلك هي اللحظة المناسبة لإغراق غزة بالمساعدات الإنسانية وإجراء الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها في منظومة الصحة وشبكات المياه والصرف الصحي.

إن نقص مياه الشرب المأمونة هو أحد أكبر الأخطار الناجمة عن تدمير البنية التحتية الحيوية. ويساهم نقص المياه النظيفة اللازمة للنظافة الشخصية في خطر الإصابة بالأمراض والعدوى، خاصة بين النساء والأطفال. إنه واقع كنا نعلم أنه آت.

بلغت الحرب معلما مؤلما في الأسبوع الماضي: 000 40 قتيل في الحرب في غزة. وشهدنا في الأيام الأخيرة أحد أكبر أوامر الإجلاء حتى الآن، مما أدى إلى تقليص ما يسمى بالمناطق الإنسانية للمدنيين. وسمعنا اليوم من مقدمي الإحاطتين أنه لا يوجد مكان آمن في غزة. وفي الوقت الذي لا تزال فيه دوائر العمل الإنساني تواجه بيئة صعبة للغاية، بما في ذلك انهيار القانون والنظام، نرى زيادة في رفض طلبات إيفاد بعثات للمساعدة الإنسانية وانخفاضا في حجم المساعدات التي يتم استلامها.

إننا نتحدث عن دورة أخرى من معاناة المدنيين. ولإيقافها، يجب التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. ونعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل للمفاوضين، مصر وقطر والولايات المتحدة، للتوصل إلى الاتفاق خلال جولة مفاوضات القاهرة في الأيام المقبلة، أو كما قالت زميلتي، ممثلة الولايات المتحدة، إنجازه الآن، ولكن بالتأكيد خلال الأيام القليلة المقبلة. وتقف سلوفينيا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، على أهبة الاستعداد لدعم العملية من خلال اتخاذ إجراءات مجدية في المجلس.

لم تتضمن إحاطة السيد فينسلاند الكثير من الأسباب التي تدعو للتفاؤل. ولا يمكن منع الاتجاهات السلبية بمزيد من العنف. وندين

بشدة الهجوم الانتحاري الأخير في تل أبيب الذي نفذته حركتا حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين. ولن تُوقف الاتجاهات السلبية ببناء المزيد من المستوطنات. وندعو إسرائيل إلى التراجع عن سياستها الاستيطانية، بما في ذلك خطط بناء أول مستوطنة جديدة في الضفة الغربية منذ عام 2017. وتدعو سلوفينيا إسرائيل إلى الامتثال لواجباتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي، على النحو الذي حددته محكمة العدل الدولية في تدابيرها التحفظية وفي فتواها، وكذلك بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندين بشدة عنف المستوطنين. ولن تتوقف الاتجاهات السلبية بالخطابات التحريضية والاستفزازات، بما في ذلك الزيارة الأخيرة للمسجد الأقصى. وندين هذا الانتهاك للوضع الراهن للأماكن المقدسة. وأخيرا، لا يمكن معالجة الاتجاهات السلبية دون اتخاذ خطوات نحو حل الدولتين. ويجب أن يحدث ذلك على أرض الواقع بسبل من بينها، معالجة أزمة السيولة في فلسطين وتوفير دعم قوي للسلطة الفلسطينية. كما يجب القيام بذلك في المجلس بإجراء مناقشات استشرافية واتخاذ إجراءات حاسمة دون تأخير.

إن المنطقة على حافة الهاوية، بما في ذلك على طول الخط الأزرق وفي البحر الأحمر وأماكن أخرى في المنطقة. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الالتزام بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن شنّ المزيد من الهجمات وعن استخدام الخطاب التهديدي. اختتمت الدكتورة باكستر بيانها بعبارة "ونترك ذلك بين يدي أعضاء المجلس". وبالفعل، فإن المجتمع الدولي بأسره يراقبنا ويراقب المجلس. وعلى الأقل نحن، في سلوفينيا، نشعر بهذا الضغط ونشعر بواجبنا ومسؤوليتنا عن القيام بشيء ما والتصرف ضمن سلطة المجلس.

السيدة برودهرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته والسيدة لويزا باكستر على شهادتها التي كانت مروعة حقا.

تدعم فرنسا جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر. يجب اختتام هذه المفاوضات بأسرع ما يمكن. وتدعو فرنسا الأطراف إلى تقديم التنازلات اللازمة حتى تنتهي الحرب في غزة، وتتدفق المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، ويتم أخيرا لم شمل الرهائن مع عائلاتهم. تلك كانت رسائل وزير شؤون أوروبا والخارجية في فرنسا، ستيفان سيجورنيه، ونظيره البريطاني خلال زيارتهما المشتركة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة الأسبوع الماضي.

إن التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة أمر بالغ الأهمية ومطلوب بشكل عاجل لإنهاء معاناة السكان المدنيين والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وبدون عوائق. وتكرر فرنسا على وجه الخصوص مخاوف الأمين العام بشأن الوضع الصحي، وخاصة ارتفاع حالات شلل الأطفال في غزة. تدعو فرنسا إسرائيل إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين السكان من التطعيم.

وفي ظل التوتر الشديد، تدين فرنسا جميع الأعمال الاستفزازية في القدس والضفة الغربية على حد سواء. تقع على عاتق السلطات الإسرائيلية مسؤولية ضمان احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس. نؤكد على أهمية الدور المحدد للأردن في هذا الصدد. وتحث فرنسا إسرائيل على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للهجمات غير المقبولة التي يشنها المستوطنون ضد السكان الفلسطينيين المدنيين في الضفة الغربية. وتكرر إدانتها لسياسة الاستيطان التي تتعارض مع القانون الدولي وتشكل عائقًا رئيسيًا أمام السلام.

وتؤكد فرنسا من جديد التزامها بأمن إسرائيل وإدانتها الشديدة للهجمات الإرهابية الهمجية وأعمال العنف الجنسي التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما أن الهجمات الصاروخية التي تشنها تلك الجماعات ضد إسرائيل غير مقبولة ويجب أن تتوقف. إن الوضع الحالي هو تذكير، إن كانت هناك حاجة إلى تذكير، بالحاجة الملحة لتنفيذ حل الدولتين، فهو وحده القادر على ضمان الاستقرار والأمن للجميع في المنطقة. وتعترض فرنسا على أي احتلال طويل الأمد لقطاع غزة من قبل إسرائيل.

وفي خضم التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، يجب على المجلس أن يبذل قصارى جهده لتجنب اندلاع مواجهة إقليمية.

وتواصل فرنسا جهودها لتحقيق هذه الغاية، جنبًا إلى جنب مع شركائها الدوليين والإقليميين. دعا وزير الخارجية ستيفان سيجورنيه خلال زيارته الأخيرة إلى لبنان إلى وقف التصعيد وإنهاء الاشتباكات على طول الخط الأزرق. وتكرر فرنسا دعمها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التي يعتبر عملها أساسياً، وتدعو المجلس إلى دعم مشروع القرار الذي يجدد ولاية اليونيفيل لمدة 12 شهراً.

يمكننا تجنب اندلاع مواجهة إقليمية، ستكون لها عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. يجب على إيران وحلفائها الكف عن أي هجوم، من شأنه أن يفاقم التوترات الإقليمية ويعرض احتمالات وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن للخطر.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر المنسق فينسلاند والدكتورة باكستر على المعلومات التي قدماها.

في البداية، أود أن أتطرق إلى الوضع الصحي في غزة والخطر الجسيم الذي تشكله عودة ظهور شلل الأطفال من جديد، نظراً لأن الأمراض الناتجة عن نقص الخدمات الأساسية والمياه والصرف الصحي تحصد أرواح الكثيرين يومياً، ولا سيما الأطفال. أي وباء لمرض يمكن الوقاية منه أمر غير مقبول. ولهذا السبب تؤيد إكوادور مبادرة الأمم المتحدة لتنظيم حملة تطعيم واسعة النطاق لحماية أطفال غزة. إن الحاجة إلى تقديم الأطراف لضمانات أمنية، بدون تأخير أو أعذار، هي ضرورة ملحة ومهمة.

وكما أشار الأمين العام عن حق، فإن المرض لا ينتظر، واللقاح النهائي الوحيد ضد شلل الأطفال، في ظل هذه الظروف، هو السلام ووقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية. وفي هذا الصدد، أكرر دعم بلدي للجهود الجارية من أجل التوصل إلى اتفاق لتأمين وقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن وتحسين الحالة الإنسانية في غزة، بما في ذلك حملة التطعيم.

يجب أن تنتهي مفاوضات الأسبوع الماضي في الدوحة وتلك التي ستعقد في الأيام المقبلة في القاهرة باتفاق نهائي يتماشى مع القرار 2735 (2024). ولتحقيق هذه الغاية، فإن الإرادة السياسية وحسن النية لدى الأطراف أمران ضروريان – أكرر، ضروريان. من غير المقبول استمرار العقبات والأعذار. يجب أن يكون إنهاء الحرب وتصاعد التوترات في المنطقة هو الأولوية. ويجب على البلدان ذات التأثير على كل طرف من الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لجعل الاتفاق ممكناً، كما يفعل الوسطاء.

وفي غضون ذلك، تتواصل هجمات المستوطنين العنيفة على المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ما حدث يوم الخميس الماضي في قرية جيت أمر مؤسف ويجب تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. تدين إكوادور جميع أعمال العنف ضد المدنيين وتذكر بضرورة حمايتهم في جميع الأوقات. إن قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه ملزمة في جميع الأوقات.

كما تتواصل التقارير عن الأنشطة الإرهابية، مثل التفجير الانتحاري في تل أبيب يوم الأحد – وهو عمل تبنته حركتا حماس والجهاد الإسلامي. تدين إكوادور هذه الأعمال، كما تدين هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واحتجاز الرهائن، فهي السبب المباشر للحرب الحالية. فالعنف لا يولد إلا مزيدًا من العنف ولم يحل منازعة بأي شكل من الأشكال – وهي حقيقة يجب أن تكون واضحة للجميع الآن، عندما يتعلق الأمر بهذا النزاع وكل نزاع آخر.

وأود أن أختتم هذا البيان بالإعراب عن الأمل في أن أسمع قريباً أن الأطراف قد توصلت إلى اتفاق يتيح بوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. إنني مقتنع بأن المدنيين في غزة وفي إسرائيل وفي جميع أنحاء المنطقة يشاركونني نفس الأمل.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند والدكتورة باكستر من منظمة إنقاذ الأطفال على إحاطتيهما وعلى العمل الدؤوب الذي تقوم به أفرقتهما.

أصبحت غزة أكثر الأماكن فتكاً في العالم بالنسبة للأطفال. لا تزال النساء والأطفال يتحملون العبء الأكبر للنزاع الوحشي الذي أودى بحياة أكثر من 000 40 شخص منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. يمثل الأطفال ما يقرب من ثلث الضحايا الذين تم تحديدهم.

ندعو إسرائيل إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين.

ولا يزال أكثر من 100 رهينة بريء محتجزين لدى حماس في غزة. الوقت ينفد بالنسبة لهم وهم لا يزالون في الأسر، ويتعرضون لرعب لا يمكن تصوره. وندعو مرة أخرى إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

لقد سمعنا اليوم أن غزة على شفا تفش مدمر لمرض شلل الأطفال، وهو تهديد مميت آخر لشعب يواجه بالفعل العديد من التهديدات المميتة – القصف المستمر، وخطر المجاعة وأوضاع النظافة الصحية المتردية. وفي هذه الأثناء، لا تزال التوترات الإقليمية مرتفعة. أي هجوم من قبل إيران ستكون له عواقب وخيمة. ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على ثلاث جبهات.

أولاً، نحن بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار. يجب على جميع الأطراف التركيز على المفاوضات التي تقودها الولايات المتحدة ومصر وقطر. توفر هذه المحادثات فرصة حيوية لتأمين وقف فوري لإطلاق النار ينهي الصراع ويخرج الرهائن ويسمح بوصول المساعدات بشكل عاجل ويهدئ من حدة التوترات الإقليمية. كما نحث إيران وحزب الله اللبناني وجماعات الميليشيات الأخرى الموالية لإيران على التخلي عن التهديدات المستمرة بالتصعيد العسكري ضد إسرائيل. يجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس، كما أوضح رئيس وزراء بلدي في الأسابيع الأخيرة.

ثانياً، تقف غزة على شفا تفش لمرض شلل الأطفال، حيث يحتاج أكثر من 000 640 طفل دون سن العاشرة إلى التطعيم. ندعو الأطراف إلى مواصلة التعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسف والشركاء لتسهيل بدء عمليات التطعيم. وعلى إسرائيل السماح بوصول المساعدات بأمان وبدون عوائق إلى غزة وعبرها ووضع آلية فعالة لتفادي التضارب لضمان وصول المساعدات واللقاحات وبدء عمليات التطعيم بأمان. تتسبب زيادة إصدار إسرائيل لأوامر الإخلاء الجديدة في إحداث فوضى في غزة. وتعاني المنطقة الإنسانية، التي لا تغطي حاليا سوى 11 في المائة من مساحة قطاع غزة، من اكتظاظ مستمر مع سعي الناس الحثيث لتوفير المأوى. وهي ليست آمنة وما فتئت تتعرض للقصف. وأفادت منظمة الإغاثة الطبية البريطانية غير الحكومية يوكي ميد (UK-Med) الليلة الماضية تحديدا أن مجمعها السكني في إحدى المناطق الإنسانية قد تضرر جراء القصف الإسرائيلي. وتضطر الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى إخلاء مكاتبها وترك المستودعات المليئة بالمساعدات. وإذا لم يتوقف ذلك، فقد يستحيل إطلاق حملة لقاح شلل الأطفال. ويجب أن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ثالثا، لا يمكن تبرير العنف الذي يمارسه المستوطنون في الضفة الغربية. كان العنف الذي شهدته قرية جيت الفلسطينية الأسبوع الماضي بغيضًا. وندعو إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات ضد هؤلاء المتطرفين. وقد فرضت المملكة المتحدة عقوبات على ثمانية أفراد وكيانين مرتبطين بعنف المستوطنين. وندين توسع المستوطنات المستمر في الضفة الغربية لأنه انتهاك واضح للقانون الدولي.

أخيراً، أجرى وزير خارجية بلدي ووزير الخارجية الفرنسي زيارة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة الأسبوع الماضي. ونقلا ثلاث رسائل رئيسية مفادها أن محادثات وقف إطلاق النار الجارية هي السبيل الوحيد لتجنب أزمة إقليمية كاملة، وأن الحالة الإنسانية كارثية ويجب إجراء تحسينات فورية، وأنه لا بد من المساءلة عن عنف المستوطنين المروع في الضفة الغربية. آمل أن نتمكن جميعاً من أن نتحد حول هذه الرسائل الثلاث اليوم.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والدكتورة باكستر، رئيسة العمليات في الوحدة الصحية لحالات الطوارئ التابعة لمنظمة إنقاذ الأطفال في غزة، على مشاركة رؤيتهما للحالة الصعبة في فلسطين.

لقد وصلت الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مرحلة حرجة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية كارثية. فقد لقي

العديد من المدنيين حتفهم، كما أن حياة العديد من الأبرياء معرضة للخطر بسبب المجاعة والأمراض المستفحلة. وندعو إلى وقف فوري لدائرة العنف والاحترام الكامل للقانون الدولي. يجب في الواقع تكثيف جهودنا لمنع التصعيد الإقليمي. ويجب أن تكون حماية المدنيين الأبرياء أولويتنا. لذلك من الضروري التوصل إلى وقف عاجل ومستدام لإطلاق النار لحماية المدنيين والسماح بعودة الرهائن وتمكين إيصال المساعدات الإنسانية.

وإذ احتفلنا باليوم العالمي للعمل الإنساني قبل أيام قليلة، سلط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الضوء على حقيقة قاتمة وهي أن عام 2023 كان أكثر الأعوام دموية على الإطلاق للعاملين في المجال الإنساني. فلنتفكر اليوم في أن معظم الإصابات وقعت في الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب في غزة في عام 2023 جراء الغارات الجوية أساسا. ونتلقى كل يوم تقارير مرعبة جدا عن المأساة التي تعصف بغزة.

ويبرز العنف المتواصل والمروع الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون بإجبار الفلسطينيين على مغادرة الضفة الغربية المحتلة والقصف المستمر في قطاع غزة الذي مزقته الحرب، الحاجة الملحة إلى تدخلنا على نحو مجد. ويشكل الاستيلاء على الأراضي باستخدام العنف وتدمير الممتلكات من أجل بناء المستوطنات انتهاكا للقانون الدولي وخرقا لقواعد أخرى من قواعد القانون الدولي الإنساني.

يقوم السلام والأمن الدوليان على الحوار الصادق والبنّاء والهادف وعلى الثقة. وبالتالي، ينبغي أن تُظهر أطراف النزاع في غزة اهتمامها واستعدادها لتغيير مسار الأحداث في فلسطين من خلال أفعالها.

وقد حذرتنا المنظمات غير الحكومية ومنظمة الصحة العالمية من خطر تفشي شلل الأطفال في غزة حيث أصبحت الحالة الصحية بالفعل فوضوية. وفي خضم هذه الظروف القاتمة، نكرر الدعوة إلى تقديم المساعدات الإنسانية والصحية العاجلة والفورية في غزة ريثما تُحدَّد شروط التفاوض بين الأطراف.

وافق المجلس على اتخاذ تدابير ملموسة فيما يتعلق بالنزاع في قطاع غزة باتخاذه القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2730 (2024) وذلك ضمن نطاق مهامه وصلاحياته وفي إطار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. إن مسؤوليتنا الجماعية هي ضمان تنفيذها بالكامل. ويجب أن تمتثل أطراف النزاع لتلك القرارات وأن تتصرف بما يتوافق تمامًا مع ميثاق الأمم المتحدة.

ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل لجهود الحوار والتفاوض، مع وضعنا في الاعتبار أن الهدف يظل تحقيق السلام والازدهار لغزة والمنطقة وخارجها. ونكرر تأكيد دعمنا الراسخ أيضا لحل عادل وشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تعيش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطين الديمقراطية ذات السيادة بوصف كل منهما عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع اعتراف كل منهما بالآخر عضوا كامل العضوية في المنظمة.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند والسيدة باكستر على إحاطتيهما.

تتعرض غزة للحصار والقصف والغارات التي أدت إلى مقتل أكثر من 000 40 شخص ونزوح 1,9 مليون شخص على مدى أكثر من 10 أشهر. وتدمير 80 في المائة من المنازل في قطاع غزة ويخضع 85 في المائة من المنطقة لأوامر الإخلاء في حالات الطوارئ التي يفرضها الجيش الإسرائيلي. وفي الضفة الغربية، قُتل ما يقرب من 600 فلسطيني منذ تشرين الأول/أكتوبر. لا يمكن أن تستمر هذه المأساة أكثر من ذلك.

لقد وجه المجتمع الدولي مراراً وتكراراً دعوات واضحة لوقف إطلاق النار وإنهاء القتال وكانت مطالب الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية واضحة. ومع ذلك، صمّت إسرائيل آذانها ولم تعطِ أي مؤشر على أنها ستنفذ وقف إطلاق النار. ولا تزال العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة تتسبب في وقوع ضحايا جدد كل يوم بعد مرور أكثر من شهرين على اتخاذ القرار 2735 (2024). وفي الوقت نفسه، أدت الأعمال الاستفزازية والمتهورة المتكررة من الجانب الإسرائيلي إلى تفاقم خطر امتداد النزاع. إن الشرق الأوسط على حافة الهاوية.

ومن المهم أن نشير إلى أن الثقة العمياء بتحقيق نصر كامل في غزة من خلال الوسائل العسكرية لن يؤدي إلا إلى سقوط المزيد من الضحايا المدنيين الأبرياء ولن يهيئ الظروف لإطلاق سراح الرهائن ولن يجلب السلام أو الهدوء لإسرائيل والمنطقة. إن إجراء مفاوضات لوقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي هما المخرجان الأساسيان.

ومن المهم أن نشير إلى أنه لا يمكن تسييس المسائل الإنسانية ولا يمكن استخدام الجوع سلاحا ولا يمكن الاستهانة بأرواح المدنيين باعتبارها ورقة مساومة. يجب على إسرائيل الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بفتح جميع المعابر الحدودية وضمان الوصول السريع والآمن للإمدادات الإنسانية على نطاق واسع ووقف القيود والهجمات على الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية وتقديم الدعم والتعاون لبرنامج التطعيم ضد شلل الأطفال في غزة.

ومن المهم الإشارة إلى أن الأمن المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التمسك بمفهوم الأمن المشترك. ويجب بناء السلام الإقليمي بمشاركة جميع الأطراف بصورة مسؤولة. إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتنفيذ حل الدولتين هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية الإسرائيلية. وتحث الصين إسرائيل على الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية في غزة، والتوقف فوراً عن الأعمال التي تؤجج تصعيد الحالة في المنطقة والكف فوراً عن وضع العراقيل أمام وقف إطلاق النار في غزة. ونحث البلدان التي لها تأثير مهم على إظهار موقف صادق ومحايد ومسؤول في دفع إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية في غزة في أقرب وقت ممكن ووقف قتل المدنيين. وتؤيد الصين المجلس في اتخاذ المزيد من الإجراءات اللازمة لتعزيز تنفيذ القرارات ذات الصلة وتحقيق وقف إطلاق النار في غزة. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لبذل جهود حثيثة لإنهاء الحرب في غزة في وقت مبكر، وتخفيف الكارثة الإنسانية، وتنفيذ حل الدولتين وتحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند والدكتورة باكستر على ما قدماه من معلومات مهمة بشأن آخر المستجدات.

أكاد أجزم أن كثيرين حول هذه الطاولة مثقل كاهلهم بسبب حقيقة أن مجلس الأمن لا يزال عاجزاً أمام هذه المعاناة الهائلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني على مدى الأشهر العشرة الماضية، بل والعقود السبعة الماضية. وعلى الرغم من أننا اعتمدنا أربعة قرارات منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، إلا أن أياً منها لم يكن له الأثر المطلوب، لأننا لم نتخذ أي قرارات لإنفاذها، حتى مع تضاعف الفظائع الجماعية التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، أزهقت أرواح أكثر من 000 40 شخص، ويزداد هذا العدد كل يوم. وفي الوقت نفسه، فإن اندلاع مواجهة إقليمية أوسع نطاقًا يبدو وشيكًا، كما أن وضع الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يتدهور بسبب مزيج من عنف المستوطنين والسياسات والإجراءات الإسرائيلية التي تمكّن العنف.

كان هجوم يوم الخميس الماضي على بلدة جيت الفلسطينية في الضفة الغربية غير مسبوق لدرجة أنه أثار إدانة نادرة من الحكومة الإسرائيلية. ومع ذلك، قال أحد الوزراء الإسرائيليين إن مثل هذه الحوادث تقع لأن الجنود الإسرائيليين لا يُسمح لهم "بإطلاق النار على الإرهابيين الذين يلقون الحجارة". إن تأكيد الوزير يوضح مدى صرامة إسرائيل عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين – فكل شكل من أشكال المقاومة للاحتلال والقمع المستمر يقابل بوحشية يخجل منها أشد المستبدين قسوة. تدين غيانا تصرفات المواطنين الإسرائيليين في جيت وتدعو الحكومة الإسرائيلية إلى ضمان أن تؤدي تحقيقاتها إلى تحقيق العدالة لكل فلسطيني تضرر من الواقعة.

يقودني ذلك إلى التفكير في الفلسفة غير المنطقية التي وجهت سلوك إسرائيل تجاه فلسطين على مدى العقود السبعة الماضية. لقد قطعت إسرائيل بأن الضمانات الأمنية هي إحدى أهم أولوياتها. ومع ذلك فهي تستخدم قوتها العسكرية لتكوين أعداء في المنطقة، وبالتالي تقويض أمنها. وقد أدى ذلك الآن إلى زيادة انعدام الثقة والتوترات في المنطقة، وتحمل المدنيين أفدح الخسائر. يجب وقف هذه الدورة، لأن السلام في الشرق الأوسط ليس بعيد المنال. تدعو غيانا جميع المعنيين إلى إلقاء السلاح والمضي على طريق السلام.

إن غضب الشعب الفلسطيني باد للعيان، بعد معاملة مهينة تلو الأخرى على مدى الأشهر العشرة الماضية. تفيد التقارير بأنهم استخدموا كدروع بشرية بينما تقوم إسرائيل بتفتيش المباني بحثًا عن عناصر حماس. وأفادت التقارير بأن أحد الأسباب التي طرحت هو أن كلابا كثيرة من وحدات الكلاب التي كانت تبحث عن المتفجرات قد ماتت. هل حياة الفلسطيني لا تساوي شيئًا؟ إن لحياة الفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍ سواء حرمة، ولا أحد منهما أسمى من الآخر. ولا يستحق أي منهما الحماية بقدر أكبر من الآخر. ومن المفارقات أن إسرائيل تحرم الفلسطينيين من نفس الشيء الذي تريده لنفسها – السلام والأمن. إن تحقيق السلام والأمن للفلسطينيين متجذر في تحررهم من السلطة القائمة بالاحتلال وتحقيق استقلالهم. لقد قررت محكمة العدل الدولية بالفعل أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين غير قانوني ويعرض حل الدولتين للخطر. وأكدت قرارات الجمعية العامة المتعاقبة على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ما ينقصنا هو امتثال إسرائيل لالتزاماتها القانونية. يجب أن ينظر المجلس بجدية في اتخاذ تدابير فعالة لضمان الامتثال.

تدعو غيانا إلى وضع حد للأعمال العدائية الجارية كإحدى الخطوات الأولى والأهم نحو معالجة التحديات العديدة التي نشأت في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ذكّرتنا الدكتورة باكستر والسيد فينسلاند بحالات شلل الأطفال التي تم تأكيدها في غزة. شلل الأطفال مرض تم القضاء عليه في القطاع منذ 25 عاماً. وندعو إسرائيل إلى السماح لمنظمة الصحة العالمية بإعطاء 1,6 مليون جرعة لقاح جاهزة. كما تمثل الأمراض الجلدية والتهاب الكبد الوبائي تحديات متزايدة في سياق نظام رعاية صحية غير ملائم على الإطلاق. وبالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي والنزوح المستمر والدمار بشكل عام في جميع أنحاء القطاع، فإن الوضع هو حالة من اليأس التام والدمار الكامل. وفي هذا السياق، يجب السماح للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى بالقيام بعملها نيابة عن المدنيين في غزة. ويجب أن تتوقف الهجمات على مباني الأمم المتحدة وموظفيها، ويجب السماح بالوصول إلى القطاع من دون عوائق. وتدعو غيانا السلطات الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزاماتها وفقًا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ما فتئت غيانا تؤكد على الضرورة الملحة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وزيادة المساعدات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين. هذه هي الخطوات الفورية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا، ونتطلع إلى التوصل إلى اتفاق في الأيام المقبلة. ولكن على المدى الطويل، يجب التعامل مع مسائل الحكم وإعادة الإعمار والتواصل الجغرافي لغزة والضفة الغربية المحتلة وفقدان التعلم والصدمات النفسية مع الأخذ بعين الاعتبار إرادة الشعب الفلسطيني. لكن المسألة الأكبر هي مسألة العدالة. يجب تعويض الفلسطينيين، لا بسبب ما تعرضوا له في هذه الحرب فحسب، ولكن أيضًا ما تعرضوا له على مدى العقود السبعة الماضية، بدءًا من طردهم من معظم أراضي وطنهم عام 1948.

وأختتم بالإشارة إلى كلمات أخي الكاريبي روبرت نيستا مارلي، المعروف باسم بوب مارلي، الذي قال

”ستدور رحى الحروب في كل مكان حتى نزع المصداقية عن الفلسفة التي تعتبر أحد الأعراق متفوقا والآخر أدنى منزلة بشكل نهائي ودائم والتخلي عنها“.

يجب على المجلس أن يضع تبعات لترويج أي دولة عضو لمثل هذه الفلسفة الخطيرة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند والدكتورة باكستر على إحاطتيهما.

لقد مر أكثر من 10 أشهر منذ الهجوم الإرهابي المروع على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفي أعقاب مقتل عدد لا يحصى من المدنيين في غزة، ما فتئ الجرح المفتوح وهو هذا الصراع يتفاقم. يجب أن تتوقف الأعمال العدائية. يجب الاتفاق على وقف فوري ودائم لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. إنه أمر بالغ الأهمية في مواجهة ظروف المجاعة التي يصنعها الإنسان وخطر فيروس شلل الأطفال والأمراض الأخرى. ونؤيد تماماً دعوة الأمين العام إلى هدنة لغرض معالجة أزمة شلل الأطفال. ولكننا نؤكد أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تعمل على إنقاذ الأرواح من خلال اللقاحات ثم تُزهق هذه الأرواح مرة أخرى بالقنابل والرصاص.

إننا نؤيد الجهود الجارية التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر من أجل التوصل إلى اتفاق إطاري، بما يتماشى مع القرار 2735 (2024). وتحث مالطة بقوة كلا الطرفين على الموافقة على شروط هذا الاتفاق وعلى تنفيذ وقف إطلاق النار من أجل ضمان إطلاق سراح الرهائن والتصدي للأزمة الإنسانية في غزة. فذلك أمر حتمي، حيث إن الحالة الإنسانية المفجعة في غزة تتدهور يوميا.

ومما يثير القلق حقا، عندما نتكلم عن الكابوس الحي الذي يعيشه المدنيون في غزة يوما بعد يوم، أن جميع الأخطار الرئيسية التي تهدد الحالة الإنسانية يمكن استخدامها لوصفه: المجاعة والمرض والنزوح والخروج عن القانون والإفلات من العقاب والصدمات النفسية واليأس.

إن النساء والأطفال من بين أكثر الفئات عرضة للخطر في هذا النزاع. ويؤثر الحرمان من الرعاية الصحية وتدمير البنية التحتية بشكل متعمد تأثيرا شديدا على النساء الحوامل والمواليد. فقد قُتل أكثر من 16 000 طفل حتى الآن. ولا يمكننا حتى أن نبدأ في إدراك الآثار الطويلة الأجل التي سيُلحقها هذا النزاع بالآباء والأمهات والأطفال الناجين والأجيال القادمة في غزة.

وهناك حاجة ماسة إلى الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني. وما زال هناك قصور شديد في هذا الالتزام رغم أن أطراف النزاع ملزمة بذلك. كما تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية السعي لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني ووقفها.

وتدعو مالطة على وجه الاستعجال إلى تقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك فتح جميع المعابر، ومن بينها المعابر الحدودية. وندعو أيضا إلى توفير الحماية الفعالة والتسهيلات التشغيلية المناسبة لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني لضمان وصولهم إلى السكان بأمان. ويشمل ذلك أيضا دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي من الجهات الفاعلة الضرورية في أي استجابة إنسانية في غزة. وقد طلبنا ذلك باستمرار في كل جلسة طوال الأشهر العشرة الماضية.

ولا يزال من الضروري تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة وأوامر محكمة العدل الدولية على نحو كامل وفوري وفعال. وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق بالغ من أن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أصبحت تعاني أيضا من انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. ومن أحدث هذه الانتهاكات التعذيب الجنسي المروع المزعوم للمعتقلين الفلسطينيين في مرافق الاحتجاز الإداري الإسرائيلية. ويُحتجز آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، بشكل تعسفي في تلك المرافق. ولا بد من إطلاق سراحهم. ونشدد على ضرورة إجراء تحقيقات دولية مستقلة في هذه الظروف على وجه السرعة.

خلصت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 إلى أن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني. وخلصت كذلك إلى أن إسرائيل ملزمة بإنهاء هذا الاحتلال ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإجلاء جميع المستوطنين الموجودين فيها. وبالتالي، فإن الخطط التي أعلنت عنها إسرائيل مؤخرا لبناء مستوطنة غير قانونية جديدة في الضفة الغربية المحتلة غير مقبولة. وتتعارض هذه القرارات مع القانون الدولي وينبغي التراجع عنها فورا.

وندين أيضا حملات المستوطنين العنيفة الأسبوع الماضي في قرية جيت الفلسطينية والتي أسفرت عن مقتل رجل واحد والزيارات المؤججة للمشاعر التي تنتهك الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. فالضفة الغربية على شفا الهاوية بالفعل، ولا تؤدي هذه الإجراءات إلا إلى زيادة عدم الاستقرار. وإضافة إلى ذلك، ندين الهجوم الإرهابي الأخير الذي وقع في تل أبيب.

وتحث مالطة جميع الأطراف في المنطقة على إعطاء الأولوية للدبلوماسية وتخفيف حدة التوترات وتجنب أي أعمال يمكن أن تزيد من تصعيد الحالة، مما يعرض أي احتمال للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار للخطر. وفي هذا السياق، نواصل تكرار مناشدتنا تخفيف حدة التوتر بسرعة خشية حدوث تصعيد إقليمي وشيك.

في الختام، يمكننا من خلال هذا المسار أن نأمل في العودة إلى أفق سياسي، وهو السبيل الوحيد لإحراز تقدم موثوق نحو التحقيق

الشامل لحل الدولتين المتفق عليه دوليا، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين. ولا تزال مالطة ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق هذه الغاية.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند والدكتورة باكستر على إحاطتيهما الواقعيتين.

بعد مرور أكثر من 10 أشهر على النزاع، الذي اندلع بسبب هجوم حماس على إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي، فإن كل يوم يمر يجلب المزيد والمزيد من الدمار والخسائر البشرية والمعاناة والصدمات النفسية على الرغم من الجهود الدولية. ويعيش الرهائن وأحباؤهم في حالة لا تطاق من الخوف وعدم اليقين تزداد يوما بعد يوم. ويجب تحرير الرهائن وإعادتهم إلى أسرهم.

وتشعر اليابان بالجزع إزاء الأعمال العدائية الضارية في غزة التي أدت إلى خسائر لا يمكن تصورها في الأرواح والإصابات بين المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال. ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الكارثية. فالفلسطينيون يواجهون أوامر إجلاء لا نهاية لها من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي إضافة إلى معاناتهم من الجوع ونقص المياه والأدوية والمأوى. وخسر أطفال غزة سنة من التعليم.

ويجب حماية عمال المساعدة الإنسانية وفقا للقانون الدولي الإنساني. وما شهدناه من هجمات متكررة ضدهم أمر غير مقبول على الإطلاق.

ويثير انتشار الأمراض، لا سيما خطر شلل الأطفال، قلقا شديدا. وترحب اليابان بإعلان منظمة الصحة العالمية واليونيسف عن خطتهما لإطلاق جولتي تطعيم ضد شلل الأطفال ابتداء من نهاية هذا الشهر. ونتوقع من إسرائيل أن تكفل إيصال الجرعات اللازمة بشكل آمن وفعال، كما نشجع الجهود التعاونية التي تبذلها وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق في هذا الصدد.

إن التوترات تحتدم خارج غزة. وتكرر اليابان الإعراب عن بالغ قلقها وأسفها إزاء استمرار التوسع الاستيطاني غير القانوني من جانب إسرائيل في الضفة الغربية وتصاعد عنف المستوطنين. وفي هذا السياق، فرضت اليابان مؤخرا جزاءات على المستوطنين العنيفين. فسلوكهم يقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين ولا يمكن التغاضي عنه.

ونعرب أيضا عن قلقنا البالغ إزاء التصعيد الخطير الذي تسبب فيه حزب الله والحوثيون والجماعات المسلحة الأخرى. ويجب على جميع الأطراف أن تتراجع عن حافة الهاوية وأن تتجنب الخطاب العدائي وأن تعمل على تهدئة الحالة. وتعمل اليابان بنشاط مع الأطراف المعنية الإقليمية، مثل إيران ولبنان، عبر قنوات شتى، بما في ذلك التواصل المباشر من جانب رئيس وزراء ووزير خارجية بلدنا، تجنبا لأي تدهور آخر.

من الضروري وقف إطلاق النار في غزة لإنهاء هذا الكابوس واستعادة السلام والاستقرار اللذين تشتد الحاجة إليهما في الشرق الأوسط. وتكتسي جولة المفاوضات الأخيرة أهمية بالغة ونقدر أيما تقدير الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي تقودها الولايات المتحدة ومصر وقطر. وقد حان الوقت الآن لتحقيق وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره وإعادة الرهائن وتوسيع نطاق إيصال المساعدات إلى جميع أنحاء غزة. ولذلك، فإننا نناشد الطرفين، لا سيما حماس، بإلحاح إبداء الإرادة لإبرام اتفاق في نهاية المطاف، وفقا للقرار 2735 (2024). فلا بد أن يتوقف القتال فورا.

وحتى في وقت الدمار هذا، يجب ألا يغيب المستقبل عن بالنا. وتعيد اليابان تأكيد التزامها الراسخ برؤية حل الدولتين، الذي يقضي بتعايش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت قيادة السلطة الفلسطينية ولن ندخر جهدا في سبيل تنشيط السلطة الفلسطينية لتحقيق هذه الغاية. فلا يمكن حل هذا النزاع المأساوي الدائر منذ عقود إلا بهذه الطريقة في نهاية المطاف.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند والدكتورة ليزا باكستر من منظمة إنقاذ الأطفال على إحاطتيهما.

ونظراً للكارثة الإنسانية الناجمة عن النزاع في الشرق الأوسط، بما في ذلك الوضع المتدهور باستمرار في قطاع غزة، ما فتئت سويسرا

تدعو باستمرار إلى تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن الضروري التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن. ولتحقيق هذه الغاية، نرحب بجهود الوساطة التي تبذلها قطر ومصر والولايات المتحدة وندعو الأطراف إلى الدخول في تلك المفاوضات بحسن نية.

وبغض النظر عن نتائج تلك المفاوضات، تؤكد سويسرا مجدداً على ضرورة احترام التزامات القانون الدولي من جانب جميع الأطراف. ويجب ضمان حماية المدنيين، والإفراج عن الرهائن والسماح بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتيسيرها فوراً ودون شروط.

ومنذ اتخاذ القرار 2712 (2023) في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، دعا المجلس الأطراف إلى الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والامتناع عن حرمان السكان المدنيين من الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة. يؤثر هذا الحرمان بشكل غير متناسب على الأطفال. ووفقاً لليونيسف، فإن ثلث المدنيين في غزة تقريباً هم دون سن العاشرة، و 000 640 منهم معرضون للخطر بشكل خاص في حال تفشي شلل الأطفال، في ظل نظام الرعاية الصحية المعطل أصلاً.

وتدعو الأمم المتحدة وشركاؤها منذ أشهر إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق وهي على استعداد للعمل على الوقاية من شلل الأطفال واحتوائه. وتدعم سويسرا التنفيذ العاجل لخطة الأمم المتحدة للتطعيم على مرحلتين، وهي على استعداد للمساهمة مالياً. ونرحب بالسرعة والكفاءة التي جرى بها تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطة. ونؤكد مجدداً على ضرورة حماية العاملين في المجال الإنساني والطبي لتمكينهم من القيام بعملهم وإنقاذ الأرواح. وكرر المجلس التزاماته في هذا الصدد في عناصره المقدمة للصحافة المتفق عليها يوم الاثنين.

بالإضافة إلى ذلك، يجب معاملة الرهائن وجميع الأشخاص المحتجزين من جانب الأطراف المرتبطة بالنزاع معاملة إنسانية في جميع الظروف، وأن يتلقوا زيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ويحصلوا على المساعدة الطبية التي يحتاجون إليها. وتشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الرهائن في غزة والمحتجزين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذي يشير إلى احتمال وقوع انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان وكذلك جرائم حرب محتملة ارتكبتها جميع الأطراف.

وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تؤدي اللغة التحريضية والاستفزازات والإجراءات الأحادية الجانب وأعمال العنف ضد المدنيين إلى تأجيج التوترات. وعلى الرغم من النداءات التي وجهها المجلس بالإجماع، فإن الاعتداءات والتهديدات وأعمال الترهيب من جانب المستوطنين الإسرائيليين ضد السكان الفلسطينيين، كما حدث مؤخراً في قرية جيت، لا تزال مستمرة ولا يكاد مرتكبوها يتعرضون لأي عقاب. وتدين سويسرا تلك الهجمات. وإسرائيل ملزمة بحماية المدنيين الفلسطينيين؛ ومنع العنف ضدهم، بما في ذلك من قبل المستوطنين؛ والتأكد من تقديم الجناة إلى القضاء.

إن التصرفات من قبيل الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الأمن الوطني الإسرائيلي إلى الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل تساهم في زيادة التوتر، وذلك ينطبق على جميع أنحاء المنطقة أيضاً. ويجب احترام الوضع التاريخي القائم للأماكن المقدسة في القدس ودور الأردن الوصائي في هذا الصدد احتراماً صارماً.

ومن المهم أن يظل المجلس متحداً في دعوته إلى وقف التصعيد. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يمكن أن لوقف لإطلاق النار في غزة أن يسهم في ذلك إسهاماً كبيراً، بما في ذلك على طول الخط الأزرق. كما يجب علينا أن ندعم أي جهود تهدف لتحقيق حل الدولتين الديمقراطيتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين، وغزة جزء لا يتجزأ منها، جنباً إلى جنب في سلام، ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ولعل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة دون تأخير سيمهد الطريق لمثل هذا الحل.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أضم صوتي إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى المنسق الخاص فينسلاند والدكتورة باكستر على إحاطتيهما.

منذ أكثر من 10 أشهر ونحن نشهد قصصاً مفجعة للمدنيين الفلسطينيين والرهائن الإسرائيليين. ولوضع حد لهذه المآسي المستمرة، هناك حاجة ماسة إلى وقف فوري لإطلاق النار. وأي تمديد إضافي للنزاع سيؤدي إلى مزيد من القتل للمدنيين الأبرياء. وهناك سبب آخر لا يمكن دحضه لوقف إطلاق النار وهو الكارثة الإنسانية المستمرة في غزة، بما في ذلك نقص الغذاء والماء والوقود؛ وتدمير النظام الصحي؛ وأوامر الإخلاء الإسرائيلية المتكررة. وفي ظل التهديد الذي لا ينتهي لسلامة عمال الإغاثة، إلى جانب التعطيل الكامل للقانون والنظام، بات من الواضح أنه سيكون من المستحيل تخفيف المعاناة الإنسانية في غزة بشكل كبير من دون وقف فوري لإطلاق النار.

إننا قلقون على نحو خاص من احتمال تفشي جائحة شلل الأطفال على نطاق واسع، حيث قدمت الدكتورة باكستر إحاطة عن الوضع على أرض الواقع، مع وجود إحساس بالحاجة الملحة. يجب على أطراف النزاع أن تستجيب لأصوات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، التي تدعو إلى وقف إطلاق النار، أو على الأقل التوصل لهدنة إنسانية لتنفيذ حملة تطعيم واسعة النطاق. فلا يمكن للقدرات الطبية الحالية في غزة أن تتحمل الوباء. وعلينا أن نتذكر أن الفيروسات لا تحترم الحدود، فشلل الأطفال في غزة تهديد إقليمي.

ويشكّل التوتر الإقليمي المتزايد الخطورة أكثر من أي وقت مضى دافعاً آخر لوقف فوري لإطلاق النار. فالعنف المتفاقم في الضفة الغربية، والضربات اليومية التي يشنها حزب الله وجيش الدفاع الإسرائيلي عبر الخط الأزرق وما وراءه، والهجمات المستمرة من قبل الحوثيين في البحر الأحمر – كل ذلك يجسد الحاجة الملحة إلى وقف التصعيد في المنطقة.

إننا ندرك أن الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي ينبغي أن يدينها جميع أعضاء المجلس، كانت تجربة مؤلمة لجميع المواطنين الإسرائيليين. وبالطبع فإن لإسرائيل الحق في حماية مواطنيها وأمنها بموجب القانون الدولي. ولكن هذا لا ينفي التزام إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين. إن ما يسمى بالهجمات الدقيقة – تلك التي لا تزال تقتل العديد من المدنيين الأبرياء – هي ببساطة غير كافية للوفاء بالتزامات إسرائيل القانونية.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أنه لا يمكن ضمان أمن إسرائيل على المدى الطويل من دون تسوية دائمة قائمة على حل الدولتين. ويجب أن يكون الوقف الفوري لإطلاق النار الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الطموح. ويجب على الجميع، بمن فيهم صانعو القرار الإسرائيليون وقادة حماس، إعطاء الأولوية لتخفيف المعاناة الهائلة للرهائن الإسرائيليين والمدنيين الفلسطينيين وتحقيق السلام الإقليمي. وقد حان الوقت للتوصل إلى اتفاق تأخر كثيراً. ونعرب عن تقديرنا في هذا الصدد للجهود المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر للوساطة.

واستناداً إلى وقف دائم لإطلاق النار، ينبغي لإسرائيل وفلسطين، التي تمثلها سلطة فلسطينية يتم إصلاحها وتعزيزها، العمل معاً لرسم طريق جديد نحو التعايش والأمن والكرامة للجميع. وأي أعمال تعيق تحقيق حل الدولتين ينبغي رفضها بحزم.

ومن المثير للقلق الشديد تفاقم التوسع الاستيطاني والعنف والإفلات من العقاب في الضفة الغربية، لا سيما منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. إننا ندين العنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون، بما في ذلك الهيجان المميت الذي وقع يوم الخميس الماضي في قرية جيت. ونناشد إسرائيل احترام حقوق الإنسان للفلسطينيين وتنفيذ تدابير لمنع الجرائم التي يرتكبها المستوطنون. ويجب رفض الخطاب التحريضي والأعمال التحريضية التي يقوم بها الوزراء اليمينيون المتطرفون، بما في ذلك زيارة الأماكن المقدسة. كما يجب إدانة أي أعمال إرهابية، مثل الانفجار الذي وقع يوم الأحد الماضي في تل أبيب، والذي أعلنت حركتا حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين مسؤوليتهما عنه، ويجب رفضها بحزم.

ويجب على جميع الجهات الفاعلة الإقليمية التركيز على السؤال الوحيد – كيفية تهدئة الوضع الخطير في الشرق الأوسط. ودورات

الانتقام لن تفيد أحدًا. بل لن تؤدي إلا إلى مزيد من الموت والمعاناة والعذاب للمدنيين الأبرياء.

وينبغي للأطراف الإقليمية المعنية، ولا سيما البلدان المجاورة، أن تضطلع بأدوار مسؤولة بدلاً من التعهد بالانتقام، لأن أي هجوم مضاد لن يؤدي إلا إلى إدامة المزيد من العنف. ويجب أيضا على كلا الجانبين عبر الخط الأزرق ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وينبغي عدم ارتكاب أعمال تنتهك القرار 1701 (2006)، بما في ذلك تقديم المساعدة العسكرية إلى جهات من غير الدول في لبنان وعمليات انتهاك المجال الجوي. ويجب على الجهات الأخرى من غير الدول في المنطقة، ومنها الحوثيون، وقف جميع الأعمال غير المبررة التي تزيد من تقويض الاستقرار الإقليمي.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أن أعرب عن تقديري للسيد تور فينسلاند وبشكل خاص للدكتورة لويزا باكستر من منظمة إنقاذ الأطفال الدولية على أفكارهما البالغة الأهمية. وأود أن أقول للدكتورة باكستر إننا معجبون بتفانيها وشجاعتها. فعملها يُظهر الوجه الحقيقي للإنسانية. وينبغي لهذه الإنسانية أن ترشدنا جميعًا وأن توجه نقاشنا وعملنا.

وكما أوضح مقدما الإحاطتين، فإن الوضع في غزة مزرٍ للغاية، حيث لم يتم إحراز أي تقدم بعد مرور ما يقرب من 11 شهراً على إطلاق السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال عمليتها العقابية الوحشية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل. وما زلنا نحصي القتلى – الذين يزيد عددهم عن 000 40 – وما زلنا نحصي المصابين – الذين يفوق عددهم 000. 90 وقد ترتفع هذه الأرقام بسرعة، ليس فقط بسبب تدهور الوضع في المنطقة ولكن أيضًا بسبب الخطر الوشيك لتفشي الأمراض، مع انهيار النظام الصحي في غزة بسبب استهداف القوات الإسرائيلية المتعمد للمستشفيات وللعاملين في القطاع الطبي. وفي هذا السياق، يشكل انتشار شلل الأطفال تهديدًا يلوح في الأفق. واليوم هناك 20 من أصل 36 مستشفى في غزة خارج الخدمة مما يجعل الاستجابة الفعالة لهذا التهديد شبه مستحيلة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن المجتمع الإنساني الدولي يقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في حملة تحصين كاملة. ولكن لا يمكننا أن نتصور إجراء أي حملة تحصين في ظل القصف الإسرائيلي المستمر. ونعي جميعا أن ما يسمى بآلية تفادي التضارب المزعومة هي محض خيال في غزة. نحن بحاجة إلى وقف حقيقي للأعمال العدائية لضمان نجاح هذه الحملة، ونكرر نداءات منظمة الصحة العالمية واليونيسف من أجل التوصل إلى هدنة إنسانية للسماح بإجراء حملة تحصين شاملة.

واليوم يستمر الاحتلال الإسرائيلي الوحشي في ظل إفلات تام من العقاب. وهو يواصل سياسات قتل الفلسطينيين وجعل غزة كابوساً ومكاناً غير صالح للعيش للفلسطينيين. والوضع كارثي؛ ويتدهور كل يوم دون أي بارقة أمل.

لقد قيل لنا طوال أشهر إننا اقتربنا من إبرام اتفاق ينهي مذبحة المدنيين الفلسطينيين. وللأسف، لم يحدث شيء. وبينما نواصل دعمنا لجهود الوسطاء – قطر ومصر والولايات المتحدة – للتوصل إلى اتفاق سريعا، فإن الواقع للأسف واضح للجميع. فالسلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال تواصل تجاهل المناشدات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن وأوامر محكمة العدل الدولية. وفي الوقت الذي يواجه فيه الشرق الأوسط مخاطر اندلاع نزاع أوسع نطاقاً، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن وقف إطلاق النار الدائم في غزة هو السبيل الوحيد لتجنب المزيد من التصعيد في المنطقة.

وتطالب الجزائر بالتنفيذ الفوري والفعال لقرارات المجلس، بما في ذلك القرار 2735 (2024). هذا القرار واضح. فهو يضمن إنهاء الأعمال العدائية بشكل دائم. ويضمن الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلية من غزة. ويضمن إطلاق سراح جميع السجناء وعودتهم إلى ديارهم. يجب تنفيذ هذا القرار الآن.

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي مصممة على سحق أي أمل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف. وهي تنكر وجوب إقامة دولة فلسطينية. وتضم الأراضي الفلسطينية. وتتوسع في

المستوطنات. وكثيراً ما تقتحم المسجد الأقصى. فهي تطلق العنان للمستوطنين الإرهابيين في الضفة الغربية، بينما ينهبون ويقتلون الفلسطينيين في إفلات تام من العقاب. وأود أن أحذر من خطر تكرار مأساة غزة في الضفة الغربية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتا.

وختاماً، حان الوقت لإنهاء المذبحة في غزة. وحان الوقت لطي هذه الصفحة القاتمة في تاريخ الشرق الأوسط – فهذا فصل قاتم أيضا في تاريخ المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على العرض الشامل للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية. كما نعرب عن امتناننا للدكتورة لويزا باكستر على روايتها المؤثرة والواقعية للحالة في قطاع غزة.

إنه لأمر مؤلم، ولكن علينا أن نعترف بأن مجلس الأمن، بصفته جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المكلف بصون السلام والأمن الدوليين، ظل لأكثر من 10 أشهر في الأساس مراقباً سلبياً لحمام الدم الجاري في غزة الذي أودى بالفعل بحياة أكثر من 000 40 من المدنيين الأبرياء. وكما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش، فإن مستوى الموت والدمار الذي لحق بالمدنيين في سياق العملية الإسرائيلية غير مسبوق، مقارنة بأي نزاع آخر في أي مكان في العالم خلال فترة ولايته، وما يحدث في غزة "خروج تام عن القانون". ونشعر بخيبة أمل عميقة لأن المجلس لم يطالب حتى الآن بشكل لا لبس فيه بوقف فوري لإطلاق النار وضمان امتثال جميع أطراف النزاع لذلك المطلب.

قبل شهرين ونصف الشهر، اتخذ أعضاء مجلس الأمن القرار 2735 (2024)، الذي صاغته واشنطن. وأكد لنا زملاؤنا الأمريكيون في ذلك الوقت أن مصير الاتفاق بين حماس وإسرائيل على وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن في قطاع غزة كان متوقفاً على ذلك القرار. وقد حان الوقت الآن لتقييم مدى تأثير الوثيقة على الحالة على الأرض. ويمكننا الإجابة على هذا السؤال بشكل لا لبس فيه: لم يكن لها أي تأثير على الإطلاق. لقد أكد زملاؤنا الأمريكيون حينها أن إسرائيل وافقت على ما يسمى ب "خطة الرئيس بايدن" التي تنص على وقف فوري لإطلاق النار.

ومع ذلك، فإن العملية الإسرائيلية الوحشية مستمرة، ولا تتوقف إلا عند الحاجة. وعلى مدار شهرين ونصف الشهر، سقط ما يقرب من 000 3 فلسطيني ضحايا لهذه العملية. ولا أحد يفكر حتى في مسائل مثل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من غزة أو بذل الجهود لإعادة ترميم بنية القطاع التحتية المدمرة. وعلاوةً على ذلك، فإن إسرائيل تعيق العاملين في المجال الإنساني بشكل أساسي من خلال وضع عقبات مختلفة. وبالمثل، تبقى القرارات الإنسانية الأخرى التي اتخذت منذ بداية التصعيد الحالي للمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية مجرد حبر على ورق.

وما زلنا نعتقد أنه من غير المقبول أن أعضاء المجلس وقعوا في حزيران/يونيه على البيان الكاذب بشكل واضح في القرار الأمريكي الذي ادعى أن إسرائيل وافقت بالفعل على الصفقة الشاملة المقترحة. فحتى التصريحات الرسمية الإسرائيلية في الجلسة نفسها (انظر S/PV.9650) ألمحت بوضوح إلى أنه لم تكن لدى القيادة الإسرائيلية في القدس الغربية أي نية لوقف عملياتها العسكرية في غزة. وفي ذلك الوقت، امتنع وفد الاتحاد الروسي عن التصويت على النص الأمريكي، وهو أمر لا نندم عليه على الإطلاق.

ومن الجدير بالذكر أن زملاءنا الأمريكيين يحاولون الآن، بعد أن نسوا خدعة حزيران/يونيه، بيعنا سلعة من دون أن نعرف قيمتها الحقيقية مرة أخرى، وإعادة تشكيل معايير الصفقة الأصلية بطريقة تناسب إسرائيل. فاليوم، تدعو ممثلة الولايات المتحدة، في القاعة، ومن دون حتى أن تكلف نفسها عناء شرح التعديلات لنا، أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى إلى ممارسة الضغط على حماس.

ووفقًا للمعلومات المتوفرة لدينا، تصر إسرائيل الآن على الحفاظ على الوجود العسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي في غزة، بما في ذلك سيطرته على المعبر الحدودي مع مصر وممر فيلادلفيا. ونعلم أن بعض دول المنطقة تعترض بشدة على تلك التغييرات في معايير

الصفقة. وأود أن أطرح سؤالاً على زملائنا الأمريكيين – بالنيابة عن من يتصرفون الآن وهم يحاولون تمرير هذه الصفقة، التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن الصفقة الأصلية؟ فلم يبارك مجلس الأمن مطلقا الصفقة مصاغة بهذه الطريقة. ولماذا يحثوننا على ممارسة الضغط على قيادة حماس فقط للتأكد من أن تستسلم الحركة لنزوة إسرائيلية أخرى؟ لماذا يرفضون باستمرار العمل مع القدس الغربية التي تعتمد بشكل حاسم على الأسلحة التي يزودونها بها؟ هل هذا شيء يفعله الوسطاء حسنو النية والنزهاء؟

لقد أظهر الوقت أن جميع الشكوك التي كانت تراودنا بشأن الغرض الحقيقي من المنتج الأمريكي المذكور أعلاه أثبتت صحتها. وعلى ذلك، لم يعد قرار آخر لمجلس الأمن تدفع به واشنطن مجرد غطاء دبلوماسي لاستمرار إسرائيل في التطهير المنهجي لغزة، ولكنه أصبح أيضا مفسدا، لم يعد مجلس الأمن بسببه يبذل جهودًا للاتفاق على وثيقة تطالب الأطراف بحزم ومن دون مواربة بوقف الأعمال العدائية. وعلاوة على ذلك، نتيجة للأعمال الاستفزازية التي قامت بها إسرائيل خلال فترة الشهرين والنصف الماضية، اقتربت منطقة الشرق الأوسط أكثر فأكثر من حافة نزاع عالمي. ولا يفعل مجلس الأمن، بفضل جهود الولايات المتحدة الأمريكية، أي شيء لوقف المجزرة الإسرائيلية المستمرة في غزة.

وقبل أسبوع تقريباً، ناقش أعضاء مجلس الأمن مأساة مدرسة "التابعين" (انظر S/PV.9704)، حيث أدت الغارة الإسرائيلية إلى مقتل أكثر من 100 شخص وإصابة العشرات بجروح. وكما حذرنا في حينه، لم تكن الحكاية حادثة مؤسفة، بل كانت تجسيدًا لسياسة متعمدة من القيادة الإسرائيلية. وفي 20 آب/أغسطس، هاجم سلاح الجو الإسرائيلي مدرسة في حي مصطفى حافظ في مدينة غزة، مسفرا عن مقتل 12 شخصًا على الأقل. وردّ رئيس الوزراء نتنياهو حينها على النداءات المشتركة للمجتمع الدولي لوقف قتل المدنيين الفلسطينيين المسالمين بالقول أنه لن يتوقف حتى تُدَّمر حماس بالكامل. ولولا حلفائه الأمريكيين، لما أظهر رئيس الحكومة الإسرائيلية هذا التجاهل لموقف الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أذكر أن الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها القيادة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير مقبولة على الإطلاق. وأنا أشير تحديداً إلى زيارة وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير في 13 آب/أغسطس إلى المسجد الأقصى في القدس. فيجب على السلطات الإسرائيلية اتخاذ تدابير فعالة لوقف هذه الممارسة الخاطئة التي تشكل انتهاكًا صارخًا للوضع القائم في الأماكن المقدسة في المدينة القديمة.

إلى متى سنبقى مكتوفي الأيدي حتى مع استمرار الوسطاء الأمريكيين الفاشلين في تقديم عروضهم ووعودهم الفارغة لنا بنتائج سريعة لجهودهم الدبلوماسية على الأرض؟ الحقيقة هي أنه على مدى 10 أشهر حتى الآن، أخذت واشنطن المجلس بأكمله رهينة بشكل أساسي، مهددة باستخدام حق النقض ومنعتنا من اتخاذ قرارات صارمة ولا لبس فيها تشتد الحاجة إليها بشأن القضية الفلسطينية أو بشأن وقف إطلاق النار في غزة أو حتى بشأن دفع عملية السلام في الشرق الأوسط ككل. وذلك أمر مؤسف للغاية لأن الرغبة المهووسة للولايات المتحدة في احتكار عملية السلام في الشرق الأوسط وإعادة صياغتها وفق أنماط تناسب إسرائيل، هي التي أدت إلى النتائج المأساوية التي نشهدها اليوم.

وغني عن القول أيضا أن هذه الحالة تقوض مصداقية مجلس الأمن، الذي لم يتمكن منذ تشرين الأول/أكتوبر من اتخاذ أي قرارات فعالة، وهي ضرورية ليس فقط من أجل تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، بما يتماشى مع قراراتنا، ولكن أيضا لمنع نشوب حرب إقليمية في الشرق الأوسط. وإن لم ينفذ القرار 2735 (2024)، فلنعتمد إذن وثيقة جديدة تبعث برسالة لا لبس فيها إلى المفسدين بأن يتحملوا المسؤولية عن أفعالهم. ولنمنح قرارنا مجموعة أدوات للمساعدة في إنهاء العنف، بغض النظر عن أهواء أطراف النزاع.

ومن الأهمية بمكان كذلك أن توقف واشنطن أخيراً مساعداتها العسكرية التي تبلغ قيمتها بلايين الدولارات لإسرائيل، والتي تُستخدم لإبادة المدنيين الفلسطينيين. كم مطلوب من الضحايا الإضافيين حتى

يتصرف المجلس أخيراً بما يتماشى مع ولايته، بدلاً من اتباع الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل أعمى؟ 000 40 فلسطيني – معظمهم من النساء والأطفال – ألا يكفينا هذا العدد من الموتى حتى نتخذ القرارات اللازمة؟ لقد تعمّدنا صياغة السؤال بهذه الطريقة لضمان أن يشعر جميع زملائنا بمسؤوليتهم التاريخية. ونحن مستعدون، من جانبنا، للعمل مع كل من يشاركنا موقفنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سيراليون.

أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته وأشكر الدكتورة لويزا باكستر أيضا على ما قدمته من معلومات قيمة ومقلقة بشدة.

لقد طال النزاع في قطاع غزة كثيرا على المدنيين الفلسطينيين والرهائن والمدنيين الإسرائيليين، مما تسبب في معاناة إنسانية كبيرة ودمار هائل. إنها حالة مقلقة جدا للمدنيين في لبنان ومرتفعات الجولان المحتلة ومنطقة الشرق الأوسط ككل. وفي خضم التصعيد المستمر للعنف والأزمة الإنسانية الرهيبة منذ اتخاذ القرار 2735 (2024)، ساد يأس جماعي من إحراز تقدم ملموس نحو وقف الأعمال العدائية وتنشيط العملية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم. ولا يمكن تحمل إضاعة الوقت لإنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من العواقب الطويلة الأمد للنزاع في غزة، بما في ذلك العواقب الجسدية والنفسية. واتخذ مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إجراءات تتعلق بأهداف تحقيق وقف إطلاق النار وتأمين إطلاق سراح الرهائن والأسرى وتيسير وصول المساعدات الإنسانية الآمن وبلا عوائق إلى المدنيين في قطاع غزة. وإذ نحتفل خلال شهر آب/أغسطس الجاري بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف واليوم العالمي للعمل الإنساني، ننظر في حصيلة القتلى الذين تجاوز عددهم 000 40 مدني و 289 عاملا في قطاع المساعدة الإنسانية و 743 92 جريحا في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويُضاف ذلك إلى 200 1 من القتلى خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ولا نزال نصر على أنه لا يمكننا أن نعتبر حصيلة النزاع وحجمه غير المبررين وغير المقبولين أمرا عاديا. ويقع على عاتقنا أن نستحضر آدمية القتلى في ظل التقارير التي تشير إلى مقتل عائلات فلسطينية بأكملها جراء الغارات الإسرائيلية في غزة. وهو ما يسلط الضوء على التجاهل الصارخ للقانون الدولي الإنساني. ولذلك نذكّر ببيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي أكد أن:

”الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف، وهي حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني، تذكّرنا باتفاق العالم على وجوب أن تكون للحروب حدود ووجوب الاسترشاد دائما في أعمالنا باحترام الكرامة الإنسانية والرحمة بغض النظر عن الظروف“.

وفي هذا الصدد، تشيد سيراليون بجميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وجميع الشركاء الآخرين الذين يعملون في أصعب الظروف لتقديم المساعدة للسكان المستضعفين في قطاع غزة ونشيد بالتأكيد بالدكتورة باكستر وزملائها. ونقدر جهودهم الدؤوبة في الحفاظ على الكرامة الإنسانية وإنقاذ الأرواح.

وفي ظل تدهور الحالة الإنسانية وانهيار النظام الصحي، بات الخوف من انتشار فيروس شلل الأطفال حقيقةً صارخةً مع تأكيد وزارة الصحة الفلسطينية أول حالة إصابة بشلل الأطفال في قطاع غزة. إن الحالة خطيرة وعلى حد تعبير الأمين العام، فإن:

”مئات الآلاف من الأطفال في قطاع غزة معرضون للخطر وتستعد الأمم المتحدة لإطلاق حملة تلقيح أساسية لمكافحة شلل الأطفال لأكثر من 000 640 طفل دون سن العاشرة“.

وتدعم سيراليون حملة الأمم المتحدة للتلقيح ضد شلل الأطفال. وللتخفيف من المخاطر الواضحة، فإننا نكرر دعوة الأمين العام والشركاء الآخرين في المجال الإنساني الموجهة إلى أطراف النزاع لتيسير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، مما سيضمن فاعلية حملة التطعيم للأطفال المعرضين للأذى في قطاع غزة وخارجه.

وتعرب سيراليون عن قلقها البالغ إزاء تصاعد العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية الناجم عن التوسع الاستيطاني والنزاعات على

الأراضي والاستفزاز والتحريض وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية وعمليات التفتيش والاعتقال واحتجاز الفلسطينيين. وندين أعمال العنف المذكورة والتحريض عليها وإفلات مرتكبيها الفاضح من العقاب. وندين أيضا جميع الهجمات الموجهة ضد المدنيين، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في تل أبيب. ومنذ 10 أشهر، أبرز تقييمنا لتأثير النزاع على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، الحاجة الملحة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. وكما سمعنا من المنسق الخاص فينسلاند، يجب أن نوقف إطلاق النار الآن. إن دعوتنا إلى وقف إطلاق النار جزء لا يتجزأ من المبادئ الأساسية للإنسانية، وهي دعوة إلى إنهاء الإفلات من العقاب والعنف وحماية المدنيين ودعم العاملين في المجال الإنساني والمساعدات الإنسانية ودعم حقوق الإنسان. ومنذ الجلسة الأخيرة التي عقدها المجلس بشأن المنطقة في 13 آب/أغسطس (انظر S/PV.9704) وحتى الآن، وردت تقارير عن وقوع حوادث مميتة في المباني السكنية في محيط غزة ومدينة غزة والمواصي وغرب خان يونس وغيرها من الأماكن والتي أودت بحياة نحو 134 شخصًا وإصابة 342 آخرين. وكان بالإمكان إنقاذ تلك الأرواح لو أن أطراف النزاع أدركت نداءاتنا الأولية والمستمرة.

وننوه بجهود الوسطاء، مصر وقطر والولايات المتحدة، ونرحب باستئناف المفاوضات في الدوحة الأسبوع الماضي. ونشجع الوسطاء على استخدام جميع الأدوات الممكنة لضمان أن تؤدي المحادثات إلى إبرام اتفاق سريع. ونؤكد على التزامات الأطراف بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2735 (2024). وعلاوة على ذلك، ندعو إلى اتخاذ خطوات لضمان احترام حق الفلسطينيين في تقرير المصير وتنفيذه بالكامل. إن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 19 تموز/يوليه واضح بشأن الطبيعة غير القانونية للاحتلال الإسرائيلي. وبناءً على ذلك، يظل الأفق السياسي لحل الدولتين حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبًا إلى جنب في سلام وأمن هو النتيجة الوحيدة المقبولة قانونيًا.

ولذلك أود أن أختتم بتكرار دعوتنا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي أُبلغ عن ارتكابها في إسرائيل وغزة على السواء.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم، ولا سيما الدكتورة لويزا باكستر على شهادتها المؤثرة. وأود أن أشيد من خلالها بجميع العاملين في المجال الإنساني في ظل ظروف تفوق الاحتمال، ولا سيما العاملون الفلسطينيون في المجال الإنساني. فبدلاً من توفير الحماية المكفولة لهم أثناء أداء عملهم المنقذ للحياة، يُستهدفون لمنعهم من مساعدة السكان المدنيين الفلسطينيين. ومع أنهم لم يسلموا من الإبادة الجماعية، لا يزالون أوفياء لرسالتهم المقدسة ويستحقون امتناننا ودعمنا ونوجه لهم كل التحية.

كانت غزة خالية من شلل الأطفال على مدى 25 سنة المنصرمة. ويحدق بها الآن خطر انتشار هذا المرض الرهيب الذي يمكن أن يسبب الشلل والموت. إن غزة لا تحتاج إلى مزيد من الشلل أو الموت اللذين جلبتهما في البداية القنابل والرصاص واللذين يختلطان الآن بالمجاعة والمرض برعاية الاحتلال. تشهد غزة انهيار مقومات الحياة. إنها بحاجة إلى استعادة الحياة، وهي بحاجة إليها الآن. ونؤيد تماماً اقتراح الأمين العام بشأن إطلاق حملة تطعيم عاجلة لوقف انتشار المرض. كما أن أي عرقلة لهذا الجهد ستكون بمثابة دليل إضافي على نية إسرائيل وإجراءاتها الرامية إلى ارتكاب أعمال إبادة جماعية ضد شعبنا. قال الأمين العام إن الحملة يجب أن تبدأ في نهاية هذا الشهر، إلى جانب المنظمات الإنسانية في المجال الطبي. هل سنقوم بدعمه في تنفيذ حملة التطعيم ووقف إطلاق النار الذي يدعو إليه – على فترتين مدة كل منهما سبعة أيام – من أجل السماح بتطعيم أكثر من 000 640 طفل فلسطيني دون سن العاشرة، لإنقاذهم من إبادة جماعية تلوح في الأفق، أم أننا سنكتفي بالثناء عليه لما يقوم به ونستمر في الوقوف

مكتوفي الأيدي؟ هل سننضم إليه وإلى الأطقم الصحية تلبيةً لتلك الدعوة لحماية أرواح ما يزيد عن 000 640 طفل في قطاع غزة؟ على أقل تقدير – بينما لا يزال أعضاء المجلس يتناقشون ولا يزال الوسطاء يحاولون التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار – هل سنسمح باتخاذ إجراءات لتلبية تلك الدعوة المحددة والمحدودة للتحصين؟ هل سننضم إلى الأمين العام والفرق من أجل تحقيق ذلك؟

إنني على يقين بأنه لا يمكن لأي شخص يحمل في قلبه مثقال ذرة من الإنسانية أن يعارض تلك الدعوة. هل سنتغاضى عن منح بلد واحد حق نقض كل القرارات، بما فيها مسألة تحصين 000 460 طفل فلسطيني عبر منحهم جرعتين متتاليتين من المصل، بفاصل زمني قد يمتد لأسبوع أو اثنين، أم أن هذا المسعى سيجهض على يد أولئك المصرين على مواصلة الإبادة الجماعية ضد أبناء شعبنا؟ في المرة الأخيرة التي تحدثت في المجلس (انظر S/PV.9704)، سألت أعضاء المجلس متى سيتخذون إجراءً. هذه مهمة أبسط من ذلك بكثير. هل سيبادر أعضاء المجلس إلى القيام بهذه المهمة الإنسانية الأبسط لحماية أرواح الأطفال، أم أنهم سيخفقون في تجاوز هذا الامتحان مجدداً؟ نحن نشاطر الأمين العام تقييمه بأن "التطعيم الأجدى ضد شلل الأطفال هو السلام والوقف الإنساني الفوري لإطلاق النار". لقد طالب المجتمع الدولي والمجلس منذ فترة طويلة بوقف إطلاق النار، ومع ذلك لا تزال الفظائع مستمرة.

لقد شهد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وذاق مرارة الانهيار الممنهج لكافة مقومات العيش في غزة – تداعي النظام الصحي في ظل الاعتداء الإسرائيلي؛ وانهيار النظام التعليمي، الناجم عن تدمير المدارس والجامعات؛ وتبدد ما تبقى من إحساس بالطمأنينة جراء هدم كافة المساكن تقريبًا وقصف الملاجئ والمخيمات وكافة ما يُزعم أنها مناطق آمنة؛ وانهيار الهياكل الاجتماعية بسبب النزوح والموت. وما زالت إسرائيل لم تكتفِ بعد. ورغم ذلك، إنها لا تزال ماضية في التهديد والتوعد بالمزيد من الموت والخراب.

هذه الحكومة الإسرائيلية لا تهتم، ولا حتى بمواطنيها، بقتل الرهائن ثم التفاخر باستعادة جثثهم في الوقت الذي كان بإمكانها تأمين إطلاق سراحهم أحياء. لكن من الواضح أنها تهتم بقتل الفلسطينيين أكثر مما تهتم بإنقاذ الإسرائيليين. وعليه، فإن من يسعون لوضع أقدار شعبنا في أيدي هذه السلطة الصهيونية، على أمل أنها ستعمل بحين نية، هم واهمون أشد الوهم. وهذا ما يتم إثباته بشكل مأساوي كل يوم.

يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار الآن، بما يتماشى مع أحكام القرار 2735 (2024) وبدون شروط أخرى ومطالب سيئة النية تتعارض مع نص وروح القرار وتهدف بوضوح إلى عرقلة الجهود الرامية إلى وقف إطلاق النار. منذ أكثر من شهرين ونصف، من الذي منع المجلس من تنفيذ القرار 2735 (2024) الذي يبدأ بوقف إطلاق النار ويضمن إطلاق سراح الرهائن والأسرى ويدعو إلى تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع لتلبية احتياجات شعبنا، وعلى حد تعبير الرئيس بايدن، أن تدخل 600 شاحنة مساعدات إنسانية على الأقل إلى قطاع غزة بشكل يومي؟

من الذي يمنع المجلس من تنفيذ هذا القرار؟ من الذي يمنع المجلس من التصرف ويقول إنه "في التاريخ الفلاني والساعة الفلانية، سيتم تنفيذ وقف إطلاق النار؟" وهذا سيمكننا من الكشف عن الأطراف التي ستؤيد تنفيذه والتي ستعارضه، ومن ثم محاسبة المعترضين وتحميلهم تبعات تحديهم لإرادة المجلس كما عبر عنها من خلال قراره. هل المجلس مستعد للقول: "يوم الاثنين القادم ظهراً، بتوقيت القدس، سيتم وقف إطلاق النار"؟ هل المجلس على استعداد للتصرف؟ هل المجلس على استعداد لاتخاذ إجراء استناداً إلى ما اتفق عليه بالفعل؟ أم أنه يود الاستمرار في منح سلطات الاحتلال الإسرائيلي الذرائع لمواصلة قتل الشعب الفلسطيني؟ متى سيتصرف المجلس؟ إن المجلس لديه الأدوات اللازمة للتصرف. وقد اعتمد قرارات تخول له اتخاذ إجراء. نرجوكم اتخاذ إجراء.

بغض النظر عن اتفاق أو ما دونه، لا مبرر لتمادي الإسرائيليين في قتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء من الأطفال والرضع. لا يوجد أي عذر لإحساس الهجران الذي يعتصر قلوب الأمهات والآباء الفلسطينيين والأطفال الفلسطينيين والشباب الفلسطيني وكل فلسطيني في غزة نجا من هذا الكابوس البشع حتى الآن، والذي يقاتل كل يوم

من أجل بقاء أحبائه على قيد الحياة ولم تتح له فرصة للحداد أو التعافي أو الراحة أو دفن الأحبة. لا يوجد أي عذر للسماح باستمرار اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي وميليشيات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية – كما أشار العديد من أعضاء المجلس – بما في ذلك في القدس الشرقية، أو استهداف الأطفال الذين يقتلهم القناصة الإسرائيليون ويروعهم المستوطنون.

بينما نجلس هنا نتكلم – أسبوعًا بعد أسبوع وشهراً بعد شهر – هم يكافحون من أجل النجاة من محاولات الاحتلال الصريحة لتطهيرهم عرقيًا وإبادتهم، ولا يزالون يحاولون الحفاظ على آخر ما تبقى من بقايا الحياة على أمل أن يظهر العالم، وأن تنتصر الإنسانية وأن يتحرك المجتمع الدولي. ليس لديهم سبب للأمل، لكنهم يرفضون الاستسلام للموت أو الرضوخ لمحتليهم وقاتليهم. فهم لا يستحقون احترام المجلس وإعجابه فحسب؛ بل يحق لهم الحصول على دعمه وحمايته.

إلى متى سنستمر في خذلانهم؟ إلى متى سيظل أطفالنا يتجرعون مرارة هذه الفظائع؟ إلى متى سيستمر هذا الاحتلال وكل ما يرتكب من أهوال؟ هل سنستمر في التعامل مع الشعب الفلسطيني والأطفال الفلسطينيين وفقاً لمعايير تختلف عن تلك المطبقة على الآخرين، أم سنستخدم نفس مقياس المبادئ الإنسانية الذي يجب أن ينطبق على الجميع، بما في ذلك الشعب الفلسطيني؟ عندما يواجه العالم إبادة جماعية، فإن مسؤوليته هي وقفها. وعندما تكون هناك إبادة جماعية، فمن واجب المجلس أن يوقفها، وأن يوقفها على الفور ودون شروط. هذه حرب حافلة بالفظائع، والطريقة الوحيدة لوقف هذه الفظائع هي وقف الحرب ووقفها فوراً والآن. ولا يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال. فيجب إيقافها، ويجب إيقافها الآن.

كثيراً ما نقول إن العدالة عمياء. وهذا التعبير يُفهم عالمياً على أنه يعني ألا تمييز في العدالة؛ وأنها منصفة للجميع وتضع الجميع على قدم المساواة، بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو الإثنية أو الدين. ولكن هناك من يريد للعدالة أن تكون عمياء فلا تبصر آلام شعبنا ومعاناته، وأن تكون عمياء عن رؤية الجرائم التي يرتكبها الإسرائيليون. ولن نقبل بذلك، ولا ينبغي للمجلس أن يقبل بذلك. إن الضحايا الفلسطينيين ليسوا أقل استحقاقاً للعدالة من غيرهم. والشعب الفلسطيني ليس أقل استحقاقاً للحرية من غيره. وليس لإسرائيل الحق في ارتكاب الإبادة الجماعية، أو الحق في ارتكاب الفظائع ضدهم. أحذّر مرة أخرى من أي أفعال أو تصريحات تستمر في المراوغة أو استرضاء إسرائيل وهي ترتكب مثل هذه الجرائم المروعة ضدنا أو، الأسوأ من ذلك، من أي أمور تمكنها من ارتكاب تلك الجرائم.

وبينما ننتظر الإجراء الذي سيتخذه المجلس، فإننا نبدأ العمل من جانبنا. فقد أعلن الرئيس عباس عن نيته وعزم القيادة الفلسطينية التوجه إلى غزة. ويدعو القادة من جميع أنحاء العالم للانضمام إليه ودعم هذه المبادرة. وقد نقلتُ موقف القيادة بشأن تلك المبادرة إلى الأمين العام وإلى رئيس المجلس. وأفترض أنه قد جرى إطلاع أعضاء المجلس على هذا الموقف.

وأود أن أدعو مجلس الأمن إلى المشاركة في زيارة قطاع غزة والاطلاع عن كثب على الأهوال التي يتعرض لها شعبنا، والدعم والدفع باتجاه ضمان أن يتمكن الرئيس عباس من الوصول إلى قطاع غزة، والعمل بشكل عاجل لوقف الإبادة الجماعية ووقف الجرائم التي ترتكب بحق شعبنا. وإذا لم يقرر المجلس وقف إطلاق النار، فلنذهب جميعاً معاً إلى قطاع غزة ونحاول فرض وقف إطلاق النار بحضورنا كقادة للعالم، وعلى رأسهم رئيسنا والأمين العام ورئيس مجلس الأمن وكل من لديه الشجاعة، لنذهب ونقل إننا قادمون للمطالبة بوقف إطلاق النار ونطالب به الآن في قطاع غزة مع التعبير عن تعاطفنا ودعمنا وتضامننا مع أولئك الذين يعانون معاناة هائلة منذ أكثر من 10 أشهر ونصف.

كما أننا سنبادر إلى اتخاذ إجراء آخر لوضع حد للاحتلال غير الشرعي في أقرب وقت ممكن من خلال اعتماد مشروع قرار قابل للتنفيذ في الجمعية العامة الشهر المقبل بشأن فتوى محكمة العدل الدولية التي تطالب، في إطار زمني محدد، بإنهاء الاحتلال غير الشرعي وجميع القضايا الأخرى الواردة في تلك الفتوى التاريخية.

وأتوقع أن تكون معنا جميع الدول الأعضاء تقريباً في محاولة حقيقية لإنهاء الاحتلال غير الشرعي وتمهيد الطريق لتنفيذ إجماعها العالمي على حل الدولتين بإنهاء الاحتلال وجعل حل الدولتين حقيقة على الأرض، لا كما هو وارد في مشروع القرار وفتوى محكمة العدل الدولية وحسب بل أيضاً في القرارات العديدة التي اتخذناها في مجلس الأمن والجمعية العامة على مدى سنوات. لقد سئمنا وتعبنا من الانتظار. وقد انتهى وقت الانتظار. وحان الآن وقت العمل. وسيبدأ أوان تنفيذ حل الدولتين بخطوة مهمة في شهر أيلول/سبتمبر المقبل، الشهر المقبل، وندعو جميع الأعضاء ليكونوا معنا.

كانت غزة هي قلب فلسطين النابض في عدة مراحل من رحلتنا الطويلة نحو الحرية. والقدس هي التاج الذي يعلو رؤوسنا. إن غزة هي قلب فلسطين النابض. ولكنها اليوم قلب فلسطين النازف. أوقفوا النزيف. هذا هو مجلس الأمن المنوط به صون السلام والأمن الدوليين. أوقفوا النزيف في غزة. افرضوا وقفاً فورياً لإطلاق النار. أوقفوا المعاناة. احموا أطفالنا وجميع المدنيين، كما يطالب القانون الدولي وكما تقتضيه إنسانيتنا المشتركة. أوقفوا هذه الإبادة الجماعية. أوقفوها الآن. افرضوا وقفاً لإطلاق النار فوراً، الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني على دراية تامة بالقاعات والممرات المهيبة لهذا المبنى. هذه هي فترة ولايتي الثانية سفيراً لإسرائيل لدى الأمم المتحدة. وخلال فترة ولايتي الأولى، عملت على تعزيز اندماج إسرائيل في المجتمع الدولي. ولقد شهدت مدى أهمية التعاون الدولي الهادف بانتخابي نائباً لرئيس الجمعية العامة ورئيساً للجنة السادسة. وفي الوقت نفسه، شهدت أيضاً العيوب العميقة التي اخترقت المنظمة – معاييرها المزدوجة وهوسها بإسرائيل وحتى أعمال معاداة السامية الصارخة، وهي ليست أمراً نادر الحدوث. ومع ذلك، فقد عدت إلى أمم متحدة مختلفة ووجوه مختلفة ومواقف مختلفة وبيئة مختلفة. وفي الحقيقة، أنا أمثل إسرائيل مختلفة، إسرائيل المجبرة على خوض حرب على سبع جبهات ضد أولئك الذين يتمنون لنا الموت، وكلهم مرتبطون بأسيادهم، آيات الله في إيران.

وبينما أقف هنا اليوم، يتعرض شعبي للهجوم. وقبل عشرة أشهر، اجتاح جيش إرهابي جنوب إسرائيل. لقد قتلوا أكثر من 000 1 من مواطنينا وارتكبوا أبشع الفظائع – التعذيب والاغتصاب وقطع الرؤوس. وقُتل المئات من الشباب الإسرائيلي الجميل الذين يحتفلون بالحياة في مهرجان موسيقي. قُتل المئات من البشر الأبرياء الذين ينامون في منازلهم مع عائلاتهم. كما تم أسر المئات من الرهائن بوحشية تفوق أي شيء يمكن أن نتخيله. وحتى يومنا هذا، لا يزال أكثر من 000 100 إسرائيلي نازحين في بلدهم، غير قادرين على العودة إلى ديارهم بسبب الهجمات الصاروخية المستمرة من حماس وحزب الله.

كانت تمار كيدم – سيمان طوف فنانة وأماً ورائدة مجتمعية. وقد أرادت أن تكون رئيسة بلدية منطقة أشكول في الجزء الجنوبي من إسرائيل. وكان زوجها جوني مديراً للعمليات ومحبوباً من عائلته ومن التعاونية الزراعية التي ينتمون إليها، كيبوتز نير عوز.

لقد نجحا معا في تكوين أسرة صغيرة وجميلة. وكان لديهما ثلاثة أطفال – ساهار وأربيل وأومير. وفي الساعة 6/30 من يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أرسلت تامار رسالة إلى جميع أصدقائها في مجموعة الكيبوتز على تطبيق واتساب للتحقق مما إذا كان الجميع في أمان بعد أن دوت صفارات الإنذار جراء الصواريخ في أنحاء الكيبوتز. ذلك جزء مما اعتاد عليه الناس الذين يعيشون على الحدود الجنوبية. وبعد ثلاث ساعات فقط، وردت رسالة أخيرة على تطبيق واتساب – أنها قد أصيبت – ثم ساد الصمت. وكانت آخر كلمات التي أرسلها جوني، زوجها، لأخته هي: "إنهم موجودون هنا. إنهم يحرقوننا. إننا نختنق." وفي لحظاتهما الأخيرة، أمسكت تامار وجوني أحدهما بيد الآخر، محاولين حماية أطفالهما من الشر الذي اجتاح منازلهم. واختارا، رغم جروحهما، المعاناة من الدخان والنار معا بدلا من ترك الرعب السائد في الخارج ينال منهما. وجرى محو أسرة كيدم – سيمان طوف، مثلها مثل العديد من العائلات الأخرى، من الوجود في يوم واحد جراء عمل شرير لا يوصف. والآن أصبح الصمت يسود منزلهم، الذي كان يمتلئ بضحكات الأطفال.

أي شخص راجح العقل كان سيتوقع من المجلس أن يتصرف فورا وبشكل قاطع لإدانة الإرهاب وسفك الدماء والوحشية ودعم إسرائيل في مهمتها لتفكيك التنظيم الإرهابي المسؤول عن هذه الفظائع. توقع أي شيء أقل من ذلك ضربا من الجنون. لكن ها نحن، بعد مرور 320 يوما على المذبحة، ماذا نسمع؟ الصمت. لا إدانة لحماس. ولا اعتراف بالفظائع المرتكبة. وقد أنشئ مجلس الأمن وكُلف بحماية السلام بعد أهوال محرقة اليهود. فكيف يمكن ألا يدين أكبر مذبحة لليهود منذ المحرقة؟

كان يوم أمس، 21 آب/أغسطس، اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم. هذه فرصة أمام المجلس، فرصة المجلس لكي يدين أخيرا ذبح أكثر من 000 1 من الأرواح البريئة بدم بارد واختطاف مئات آخرين في عمل إرهابي محض. لكن ليست لدي أي أوهام. وليس لدي أي توقعات من المجلس اليوم. فقد أوضح أن هذا اليوم الدولي لإحياء الذكرى والإجلال لا ينطبق على ضحايا الإرهاب الإسرائيليين. عندما تعلم الأجيال القادمة عن هذه الفترة الرهيبة، سيبحثون عن ردود فعل العالم إزاء ما ارتكب ضدنا من شرور. وإن لم ينظروا إلا إلى رد الأمم المتحدة، فقد لا يعرفون حتى أن اليهود تعرضوا للذبح والخطف، لأن الأمم المتحدة لا تجد الوضوح الأخلاقي اللازم لإدانة هذه الأفعال.

إن إسرائيل تقاتل اليوم على جبهة معركة الحضارة ضد الإرهاب وهمجية العصور الوسطى. يقاتل جنودنا – أولادنا وبناتنا في غزة – من أجل منازلهم وأسرهم ودولتهم. لكن الأمر أعمق من ذلك، فهم يقاتلون من أجل القيم والمبادئ التي تربط العالم الغربي الليبرالي بأكمله. اليوم في إسرائيل؛ ويمكن أن يحدث غدا في كل مكان.

لقد فُرضت علينا هذه الحرب بالقوة، على أيدي رجال اتصلوا بآبائهم وأمهاتم للتفاخر بقتل اليهود، رجال وضعوا مراكز القيادة العسكرية وأسلحة الحرب تحت مدارس ومستشفيات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، رجال يحتجزون أطفالا أبرياء داخل أنفاق الرعب منذ عام تقريبا. إننا لم نسع لهذه الحرب. ولا نتعمد قتل المدنيين ولا نشرف على مجاعة. لا توجد مجاعة في غزة. فمنذ بداية الحرب، يسرت إسرائيل دخول أكثر من 000 14 شاحنة تحمل مساعدات، بما في ذلك أكثر من 000 700 طن من الأغذية. ونواصل أيضا العمل مع شركائنا لتلبية الاحتياجات الطبية في غزة. ففي الفترة بين 23 كانون الأول/ديسمبر و 24 كانون الثاني/يناير، تم تسليم لقاحات شلل الأطفال لما يزيد على مليونين من أهل غزة. وبالشراكة مع منظمة الصحة العالمية واليونيسف، تم تطعيم ما بين 95 إلى 99 في المائة من سكان غزة. وتجري الحملة بدون أي مشاركة للأونروا. وبينما نتكلم الآن، تنطلق حملة شاملة أخرى لتطعيم الأطفال دون سن العاشرة.

مع كل الاحترام الواجب لحلفائنا، ما فتئ جيش الدفاع الإسرائيلي يفخر بكونه أكثر الجيوش تحليا بالأخلاق في العالم، في ظروف مستحيلة. تدرك حماس أن التسبب في سقوط ضحايا من المدنيين وحرمان أهلها من الغذاء سيؤدي إلى غضب عام. إذاً هذا ما تفعله. وهي بارعة جدا في ذلك. إنهم يعرضون المدنيين للأذى ويحرمونهم من المساعدة التي قدمها المجتمع الدولي. وبدلا من إدانة انتهاكات حماس الفظيعة لحق شعبها، اختارت منظمات الإغاثة الدولية، مثل الأونروا وغيرها من هيئات الأمم المتحدة التعاون مع حماس. فكيف يمكن لهذه الهيئات أن تشارك في حل المشكلة وهي تزيد من حدتها؟ وكيف يمكنها أن تساعد في بناء المستقبل وهي تدمر الطريق إليه؟

تتطلع إسرائيل إلى المستقبل. وقد بين الاتفاق الإبراهيمي أن العرب في جميع أنحاء المنطقة يريدون مستقبلا مختلفا – التنمية والازدهار، وليس حربا وإرهابا لا نهاية لهما. والسلام الإبراهيمي يمهد الطريق إلى هذا المستقبل من خلال التكامل الإقليمي والشراكة والابتكار وريادة الأعمال. ونحن على استعداد لتوسيع نطاق هذا الاتفاق ليشمل شركاءنا في الشرق الأوسط. والعديد من سكان غزة والعديد من الناس في غزة يريدون هذا المستقبل أيضا. لكن غزة تقف عند مفترق طرق. وستمكن هزيمة حماس المدنيين في غزة من رسم مصيرهم بأنفسهم، بالشراكة مع أنجح البلدان في المنطقة، وبدعم من أعضاء المجلس.

أود أن أقول بوضوح إنه لا مستقبل لسكان غزة في ظل استمرار سيطرة حماس. ولا إعادة إعمار لغزة في ظل سيطرة حماس. ولا مستقبل للمجتمعات المحلية الحدودية في جنوب إسرائيل في ظل سيطرة حماس. إن مرحلة ما بعد حماس ليست أمرا في المستقبل البعيد؛ إنها عملية تبدأ الآن بينما تقاتل قواتنا من أجل أمننا ومن أجل عودة رهائننا ومن أجل مستقبل أفضل للجميع في غزة وإسرائيل.

من أجل الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، لا يمكننا أن نسمح بتربية الجيل القادم من سكان غزة على كراهية اليهود أكثر من حبهم لأبنائهم. ولن تتاح لسكان غزة فرصة للعيش في حياة كريمة ما دامت حماس بأيديولوجيتها البغيضة تحكم في غزة. وما دام الإرهابيون الذين يحملون بنادق ويرتدون سترات انتحارية مكلفين بإدارة المساعدات، سيبقى الإرهابيون أغنياء وسيبقى المدنيون فقراء. نحن الإسرائيليون لا نحتاج إلى دروس عن كيفية السعي والتضحية من أجل السلام، ولكننا تعلمنا من خلال التجربة المريرة أن السلام الحقيقي غير ممكن ما دامت أجيال بأكملها تتعلم الكراهية.

ليس لدى إسرائيل أي رغبة في احتلال غزة. فحالما تنهزم حماس ويعود رهائننا سالمين إلى ديارهم، نريد أن يتولى سكان غزة إدارة شؤونهم بأنفسهم – سكان غزة الذين لم يتورطوا في الإرهاب أو التحريض والذين يلتزمون بالسلام مع جيرانهم. ولكن المجلس، بدلا من دعم هذه التطلعات إلى السلام والاستقرار، أصبح منتدى تعبر فيها شر الجهات الفاعلة في العالم عن كراهيتها لليهود وإسرائيل.

أرى أن ممثل السلطة الفلسطينية لا يزال هنا. فهو يجلس على هذا الكرسي منذ 20 عاما. لقد أمضى عقدين من الزمن في هذا المكان، يقترح قرارات تثير الفوضى وتزرع الانقسام وتصد عن أي أمل. ولم يحقق شيئا على الإطلاق سوى التحريض على الكراهية والعنف، بينما يدعي أنه داعية سلام. ولكنني أريد أن أوضح نقطة مهمة، وأطالب بإجابة من السيد منصور: أي جهة يمثل هنا اليوم؟ هل هو يمثل منظمة حماس؟ فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، ألقى مئات الخطب. غير أنه لم يقل ولو لمرة واحدة أي شيء يمكن اعتباره إدانة لحماس. وأطلب من أحدكم أن يصحح لي إذا كنت مخطئًا: هل سمع أحدكم أي إدانة لفظائع حماس؟ وإذا كان السيد منصور لا يستطيع إدانتهم، فهو واحد منهم. إنه لا يمثل الشعب الفلسطيني. إن السيد منصور إرهابي يرتدي بذلة. وأطالبه بإدانة حماس. وإذا كان لا يستطيع إدانتهم، فهو واحد منهم.

نعلم جميعا دور إيران في هذا النزاع. فهي الممول والموجه للوكلاء الإرهابيين الذين يهاجمون إسرائيل من جميع الجهات. إنها تحاول إشعال فتيل حرب إقليمية. ما عليكم سوى إلقاء نظرة على لبنان. لقد استخدم النظام الإيراني وكيله، حزب الله، لدفع البلد إلى الخراب الاقتصادي والسياسي، محولاً ما كان يوماً ما باريس الشرق الأوسط إلى ملاذ للإرهابيين. وبينما كنا لا نزال نقاتل همج حماس في منازلنا ومجتمعاتنا في 8 تشرين الأول/أكتوبر، أي في اليوم التالي للهجوم، بدأ حزب الله هجومه. ولم نستهدفه ولم يكن هناك نزاع مباشر. ومع ذلك، فقد أُطلقت مئات الصواريخ باتجاه مواطنينا في الشمال.

فهل نظر المجلس في السبب وراء هجوم حزب الله على إسرائيل؟ اسمحوا لي أن أُذكّر المجلس: أعلن نصر الله نفسه أن الجماعة انضمت إلى الحرب في 8 تشرين الأول/أكتوبر. وقد فعلت ذلك لإظهار دعمها وتعاطفها مع حماس، بينما كانت تقتل المدنيين الإسرائيليين. وهذا هو السبب الذي دفع حزب الله إلى شن هجمات ضد إسرائيل. ومنذ ذلك اليوم، أُطلقت آلاف الصواريخ على مجتمعاتنا، مستهدفة إسرائيليين أبرياء، لتدمر بيوتهم وتقتل الأطفال وهم يلعبون كرة القدم مع أصدقائهم. ولا يزال أكثر من 000 100 من مواطنينا المدنيين نازحين.

وأود أن أقول للمجلس بكل صراحة: لدينا حدود. ولسنا مهتمين بالتصعيد. ولكن إسرائيل ستفعل كل ما هو ضروري لإعادة الأمن إلى الحدود الشمالية وإعادة سكان الشمال إلى منازلهم وإزالة التهديد الذي يشكله حزب الله. وإذا كان المجلس مهتمًا حقًا بالأمن الإقليمي، فلا تنتظروا حدوث شيء ما. لقد حان الوقت الآن كي نرفع أصواتنا للمطالبة بأن ينفذ لبنان وحزب الله القرار 701 (1991) تنفيذاً كاملاً

والتأكد من ذلك، حتى لا نحتاج إلى الاجتماع هنا بعد شهر أو بعد أسبوع لمناقشة التصعيد في إسرائيل ولبنان.

أمام المجلس خيار: إما أن يستمر في طريق الغموض الأخلاقي أو أن يدافع عن الحق ويدين الإرهاب بجميع أشكاله ويعلي قيم السلام والعدالة والكرامة الإنسانية. وأود أن أقول بوضوح. لقد ولّت الأيام التي كانت تُسفك فيها دماء اليهود دون أي رد فعل. وانتهى العهد الذي كان فيه الشعب اليهودي تحت رحمة الطغاة. إننا قباطنة سفينتنا وسنتخذ جميع الخطوات اللازمة ضد من يريدون إلحاق الضرر بنا. إن العالم يراقب والتاريخ سيحكم على الجميع بأفعالهم.

رفعت الجلسة الساعة 12/35.